الأمن الوطني

ماهيته، أبعاده، مقوماته، مهدداته، وأثره على التماسك الاجتماعي في المجتمع العراقي. بحث تحليلي في علم الاجتماع السياسي

ا.م.د. يوسف عناد زامل
م.م. عامر عبد رسن
كلية الآداب ـ جامعة واسط

وصف الله سبحانه وتعالى في قرانه الكريم نعمته المباركة على قريش بالقول: ﴿الذي أطعمهم من جوع وآمنهم من خوف﴾ سورة قُرَيْش آية٤. ومع أن القران الكريم قدم دافع الجوع بوصفه حاجة أساسية فأنه لم يفصل بينه وبين حاجة الأمن، فالحاجة إلى الطعام لا تنفصل عن الحاجة إلى الأمن، وفي هذا البحث إذ نتناول العلاقة بين الأمن الوطني والتماسك الاجتماعي، فأننا في الواقع لا نغض البصر عن حقيقة أن الأمن مفهوم متعدد الوجوه بوصفه يؤشر إلى حالة "الاستقرار و التوازن والتنظيم و الاستمرار" كما انه متداخل الأبعاد، إذ انه يتداخل مع عناصر الحياة كافة، الاقتصادية والسياسية والصحية والتعليمية والثقافية...الخ.

ان جميع المجتمعات البشرية تسعى الى بناء مجتمعاتها بالشكل الذي يلبي حاجات أبناء المجتمع، والعيش بسلام وأمان،لكن السعي نحو تحقيق هذه الأهداف هي التي تصنع المشكلات الاجتماعية فتنعكس على المجتمع بشكل تفكك وقلق اجتماعي وعدم استقرار،ومن هذا يتضح ان ارتباط الأمن الوطني بالتماسك الاجتماعي ارتباط دائري اي من حيث ان نبدأ نعود،كما ان القلق والرعب محنة الإنسان وأزمته الكبرى في هذا العصر والأمن على المستوى الفردي و الاجتماعي هو من أهم غايات الإنسان وحقوقه الثابتة في الحياة بل هو حقه الأول ((وليبدلنهم من بعد خوفهم أمنا)) سورة النور(أية ٥٥).

لقد بينت الأحداث الأخيرة في العراق إن الأمن يشكل محور أساسيا لكل ما يجري في المجتمع العراقي، فقد يظهر الأمن تارة كعامل أساس في تحقيق التماسك الاجتماعي في حالة استقرار النظام السياسي في المجتمع، ويكون للتماسك الاجتماعي اثر كبير على استتباب الأمن تارة أخرى ولبيان هذه العلاقة بين المفهومين جاء الخوض في هذا الموضوع (الأمن الوطني) و(التماسك الاجتماعي).

الفصل الأول. **عناصر البحث**:

((**مشكلة وأهمية وهدف ونوع ومنهجية ومصطلحات البحث**)):

أولا. مشكلة البحث: كان للمتغيرات التي شهدها عالمنا المعاصر دور بارز في زيادة نطاق الاختلال واتساعه في العديد من مقومات الأمن على صعيد الفرد والمجتمع على حد سواء، حتى بات هناك شبه إجماع على أن الأمن هو المطلب الذي يمثل الهاجس الأول قديما وحديثا لكل الأفراد والمجتمعات حتى المتقدمة منها، وينطبق هذا على المجتمع العراقي أيضا، وبشكل خاص بعد أن بات يعاني من اختلال أمنه بفعل عوامل خارجية وداخلية عدة ساهمت بشكل أو بآخر في تفكك وربما انهيار بعض مرتكزاته نتيجة لما تعرض له المجتمع العراقي في الخمسين سنة الأخيرة ولاسيما بعد عام ٢٠٠٣ من الظروف والعوامل السلبية التي تسببت في معاناة أفراده ومؤسساته وبكل ما يمكن أن يتركه ذلك من تأثيرات (في فكر الإنسان وسلوكه واتجاهاته وعقيدته) أحيانا، وعلى الرغم من اختلاف هذه المصادر شدة ونمطا من مجتمع لآخر، إلا أنها باتت حقيقة متنامية انعكست سلبا على واقع حياة الأفراد الاجتماعية وسلبت منها الأمن والحماية والاطمئنان، وتحت هذا السبب أو ذاك تعرض الأمن الوطني العراقي إلى هزات عنيفة وقوية أوجدت حالة من اللا توازن في البناء الاجتماعي للمجتمع العراقي. وإذ يرى العديد من علماء الاجتماع أن للتماسك الاجتماعي دوراً مهما في تحقيق الأمن.

ومما تقدم نجد ان موضوع البحث يحتاج الى وقفة لما يشكله الأمن الوطني في حالة اختلاله مشكلة كبيرة تتشظى على جميع انساق البناء الاجتماعي في المجتمع العراقي مما يؤثر ذلك على التماسك الاجتماعي بين الأفراد بكافة سلوكياتهم ونشاطاتهم الاجتماعي فضلاً عن الترسبات النفسية التي قد تعيق حالة التوافق والتكييف الاجتماعي مما يجعل التصدع ينتشر بطريقة مباشرة او غير مباشرة كأحد ممهدات الأمن المجتمعي وعدم الاستقرار.

ثانيا. أهمية البحث: ترجع أهمية البحث وبشكل عام إلى أهمية موضوع الأمن بمختلف تفرعاته ومجالاته مما جعل منه أحد أهم محاور الفكر الإنساني، وبات يحتل مساحة كبيرة في الأدبيات العالمية ويقف في مركز اهتمام الكثير من المنظمات الحكومية وغير الحكومية ذات العلاقة. ويرجع هذا الاهتمام ليس إلى ضرورة الأمن للحياة فحسب بل التحديات والتهديدات الكبيرة والمتنوعة أيضا التي كانت وما تزال تستهدف أمن الإنسان. ويكتسب موضوع الدراسة أهمية خاصة أيضا بحكم معالجته لأهمية الأمن فيما يخص العراق الذي أصبح الأمن فيه هاجس كل مواطن أيا كانت انتماءاته و ولاءاته. وتتضح أهمية هذه البحث أكثر إذا ما تذكرنا أهمية التراكم المعرفي ودوره في تحديد مشكلات الأمن واقتراح الحلول لها.

ثالثا. هدف البحث: يهدف البحث التعرف على أهم أبعاد ومقومات وممهدات الأمن الوطني العراقي وأثرها على التماسك الاجتماعي في المجتمع العراقي

رابعا: نوع البحث ومنهجيته: إن احد أهم متطلبات البحث الأكاديمي هو تحديد نوع البحث ومنهجيته، اللذان غالبا ما يحددان طبيعة الموضوع والأهداف التي يسعى الباحث إلى تحقيقها، وحيث إن مشكلة البحث وهدفها هو الأمن الوطني واثره على الماسك الاجتماعي في المجتمع العراقي، فقد اقتضى ذلك أن يكون البحث من نوع البحوث الوصفية، أما منهج الدراسة الذي هو (الطريقة التي يتبعها الباحث لدراسة المشكلة موضوع الدراسة)، وهو طبقا لذلك يضم عدداً من القواعد والمعايير المنطقية العامة التي توضع من اجل الوصول إلى الحقيقة بما يجعل من المنهج جوهر العلم لأن من دونه يصعب الوصول إلى المعرفة الصادقة والموضوعية، فقد استخدم البحث المنهج التاريخي للإجابة عن التساؤلات وتحقيق الهدف الذي حدده البحث ، والمنهج التاريخي يمكن من خلاله التعرف على جذور مفهوم الأمن ومعانيه المختلفة باختلاف المراحل التاريخية والتطورات والتغيرات التي طرأت عليه.

خامساً. مفاهيم ومصطلحات البحث:

أولا. الأمن: الأمن في اللغة يعني ضد الخوف ونقيضه، ويعني أن الأرض تمتلئ بالأمن فلا يخاف أحد من الناس والحيوان، وقوله عز وجل: ﴿وإذا جعلنا البيت مثابة للناس وأمنا﴾ سورة البقرة، الآية ١٢٥، ورجل أَمن وأمين بمعنى واحد، أي الأمن، ويعني أيضا توفير الحماية والطمأنينة والأمان من خطر قد يتحقق فنقول أمن الشخص أي تحققت له الحماية والطمأنينة وسلم من كل خوف[١]، ويعني أيضا سكون القلب وراحة النفس والشعور بالرضا والاستقرار وعدم الخوف، وقد قال الله سبحانه وتعالى: ﴿فليعبدوا رب هذا البيت الذي أطعمهم من جوع وآمنهم من خوف﴾ سورة قريش، الآية ٣-٤، ويعني هذا أن الأمن هو حالة عدم الخوف. ومن الطبيعي وفي ضوء هذا المدلول اللغوي لكلمة أمن يعني عند الفرد العادي معنى موافقا لغياب العنف والمخاطر التي تهدده وحرياته أو بعبارة أخرى عدم خوف الفرد من التعرض للإكراه والأذى الحسي، فشعور الإنسان بالأمن التام لا يحصل بتحرره فقط من المخاطر الحسية بل لا بد من تحرره أيضا من مشاعر الخوف والقلق والتوتر التي تنشأ لديه لأسباب أخرى مثل تدني ظروفه الاجتماعية والمعيشية، وتقييد فعالياته وطموحاته بقيود غير مشروعه، لذا نجد جاكبسون يعرف الأمن بأنه عدم خوف الإنسان في الوسط الذي يعيش فيه من التعرض للأذى الحسي مع شعوره بالعدالة[٢].

أما الأمن فقد اختلف العلماء في إعطاءه تعريفا موحدا كونه مفهوما متجددا من عصر لآخر مما يستدعي إعادة النظر في مفهوم الأمن، ناهيك عن تعدد الحاجات الأمنية وتنوعها تبعا لظروف ومتغيرات الحياة المعاصرة وتحدياتها. وقد ازداد تباين التحديد الموضوعي والتحديد الذاتي للأمن من عدم الاتفاق على تعريف محدد للأمن، فالمعنيون بالأمن غالبا ما ينظرون إليه من الزاوية التقليدية وهي استتباب الأمن باكتشاف الجريمة ومنعها والقبض على المجرمين والحفاظ على الأموال والأرواح وانخفاض معدلات الجريمة، أما أصحاب التخصصات العلمية

والمهنية فينظرون للأمن كل من زاويته، إذ ينظر علماء الاجتماع للأمن من زاوية اجتماعية فيدخلوا في تعريفهم المتغيرات والمؤسسات الاجتماعية بوصفها قوى فاعلة في توفير الأمن الاجتماعي، والاقتصاديون ينظرون إلى تعريف الأمن باستتباب الأمن الاقتصادي والرخاء والتنمية وهكذا التخصصات الأخرى. ولكن الذي لا يختلف عليه الجميع هو أن الأمن يشكل العمود الفقري للحياة وبقاء الإنسان..ويعد محور السعادة والراحة النفسية والطمأنينة للأفراد والمجتمعات والشعوب قاطبة ولقد ظل الإنسان منذ القدم يضع الأمن نصب عينيه،يبحث عنه بشتى الوسائل ، يهتدي به وينقاد له[٣].

ثانياً. الأمن الوطني: يمثل مصطلح (National Security) صورة مفاهيمية وتطبيقية خاصة لمصطلح عام هو الأمن (Security)، ولأن فهم ما هو خاص وتحديد مضمونه وإدراك طبيعته وخصائصه، يتطلب ويشترط فهم ما هو عام[٤]، وهذا ما أشرنا إليه في تحديد ما هو عام في المصطلح السابق، يبدو أن مفهوم الأمن الوطني هو مفهوم حديث نسبيا لا يزال يكتنفه الغموض إلى حد ما ولم يتبلور بشكل واضح إلا بعد الحرب العالمية الثانية عندما أنشئ مجلس الأمن الوطني في الولايات المتحدة الأمريكية عام ١٩٤٧م. وظل هذا المفهوم أمريكيا إلى أن ظهرت أهميته القصوى حتى للدول الصغيرة والضعيفة في العقدين الأخيرين، هذه الأهمية التي تتوازى على الأقل مع أهمية مفاهيم أخرى راسخة في الفكر السياسي والاستراتيجي مثل مفاهيم الدولة الوطنية الحديثة والوطن والأمن والإستراتيجية. ولعل من المفيد هنا أن نزيل أولا التداخل بين صفتي (الوطني و القومي) اللتان تستخدمان في الأدبيات العربية من وقت لآخر وبالمعنى نفسه. ويمكن القول في البدء بأنه عندما تكون ((الأمة)) موحدة في دولة فسيكون الوصف الأدق للأمن هو "الأمن قومي"، ولا بأس من استخدام تعبيري الأمن الوطني والأمن القومي ليؤديا المعنى نفسه طالما أن موضوعهما واحد، فالأمة لها نفس معنى الوطن، وينطبق ذلك أيضا على الأمن الوطني ((أو القومي)) الياباني والإيراني والأمريكي وغيرها من الأمم، حيث إن للاثنين هناك مضمون ومعنى واحد مما كان لا بد أن ينتج عنه ويصاحبه تغير مقابل يكتسب معه مفهوم قومي ولا فرق في ذلك ولا اختلاف[٥].

الأمن و شروطه وأهدافه بعدا وطنيا/ قوميا سياسيا مؤسسيا، يناسب المستجد من خصائص الدولة بنفس المعنى و في نفس الوقت مما يعني أن أمن هذه الدولة هو أمن ((شعبي أو وطني أو والتطبيق العملي إذ بات يستخدم مصطلح واحد للإشارة إليهما والدلالة عليهما هو مصطلح الأمن القومي/الوطني. وترتبت على ذلك نتيجتان أساسيتان هما[٦]:

١. ارتباط مفهوم الأمن الوطني / القومي وتطبيقاته بالوجود المجتمعي السياسي بكل عناصره وجوانبه ليصبح الأمن قضية مجتمعية شاملة، لكنها مأخوذة من منظور التنظيم السياسي للمجتمع (الدولة) وفي إطاره.

٢. تعدد الصيغ المفاهيمية للأمن وتنوع تطبيقاته العملية دون أن يمنع ذلك على حد قول (صموئيل هنتنغتون) من بقاء الأمن على كل حال مرادفا لبقاء الدولة وسلامة أركانها ومقوماتها وحماية قيمها ومصالحها وتحقيق أهدافها.

وعلى الرغم من أهمية مفهوم الأمن الوطني لترسيخ الأمن والاستقرار في الدولة على نحو صحيح، يظل المفهوم الضيق للموضوع هو السائد عند الاهتمام به عمليا ونظريا. حيث يلاحظ المراقب أن الحديث اليوم عن الأمن الوطني من قبل المسئولين في كثير من الدول يركز على برامج عملية تعبر عن اهتمامات جزئية تتصل بأمن الدولة مثل : تعزيز ميزانية الدفاع وإجراءات الأمن الداخلي، وكفاءة العمليات الاستخبارية، ومحاربة الإرهاب، وهذه اهتمامات تكرس المفهوم الضيق للموضوع الذي يتوافق مع التعاريف التي تعكس ذلك المفهوم الدال على أن الأمن الوطني هو شعور بالاطمئنان توفره الأهداف والبرامج التي تسعى الحكومة من خلالها إلى ضمان أمن الدولة وبقائها في بيئة دولية، ومن المحتمل جدا أن تحتضن عناصر معادية.

ثالثاً. التماسك الاجتماعي: جاء في معجم علم الاجتماع أن (التماسك الاجتماعي هو مدى الترابط بين أفراد الجماعة)، ويبدو أن بعض علماء الاجتماع استخدموا المصطلح للإشارة إلى الجماعات، الكبيرة والصغيرة على السواء، التي تتميز بثلاث مميزات رئيسة هي: التزامات الفرد بالمعايير والقيم المشتركة، والاعتماد المتبادل الناشئ عن المصلحة المشتركة، وتوحيد الفرد بالجماعة[٧]. ويستخدم مصطلح التماسك الاجتماعي أيضا للإشارة إلى الترابط الاجتماعي بين أفراد المجتمع وأدائهم لأدوارهم فيه من خلال التزامهم بالضوابط والقيم الاجتماعية المقررة ثقافيا.

ويؤكد عالم الاجتماع الفرنسي إميل دوركهايم بان (الخلاف الأساسي بين المجتمعات البدائية والمتحضرة إنما يكمن اختلافها في تماسكها الأخلاقي أو الاجتماعي الذي لا بد وان ينعكس على المجتمع وأنماطه الشرعية[٨]، ويعني هذا أن (دوركهايم) يعتقد بان درجة التماسك الاجتماعي تعتمد بشكل أساس على نمط الجماعات والمنظمات الاجتماعية التي تمارس تأثيراً كبيراً على أنماط سلوك الأفراد. وانطلاقاً من هذا التصور قارن بين المجتمعات البدائية والمجتمعات الأكثر تطوراً أن الأولى: تتميز بوجود نوع من التضامن الآلي، أما الثانية: فيسود فيها تضامن عضوي ويعتمد التضامن الآلي على التماثل بين أعضاء المجتمع، بينما يتسم التضامن العضوي بنوع من التباين وهذا يجسد حقيقة مفادها أن نوع العلاقات الاجتماعية هي الركن الأساس في التماسك الاجتماعي حيث كلما كانت هذه العلاقات تعبر عن التكامل بين أفراد المجتمع كان ذلك المجتمع أكثر تماسكا[٩].

يؤكد ذلك ميرتون إذ يقول (يتوقف امتثال الأفراد للقيم الثقافية والمعايير النظامية على مدى استقرار المجتمع ومدى ما تحققه لهم هذه الاستجابة أو تلك من أمن في علاقاتهم الاجتماعية ومدى ما يتيحه لهم من نجاح في أداء أدوارهم الاجتماعية وما يكتسبونه من

هيبة)[١٠]. ويرى ماكفير (بان لكل جماعة محلية كما لكل نوع من الزمر أو الروابط المنظمة قواعدها التي تفرضها على أعضائها، وفي الجماعة الحديثة المعقدة تأخذ هذه القواعد عدة أشكال وتكون لها جزاءات متباينة فيما بينها اشد تباين)[١١].

وفضلا عن ذلك فان تعقد الحياة الاجتماعية تجعل من الصعوبة على الفرد الواحد أن يحقق أهدافه ويشبع احتياجاته بمعزل عن الآخرين، لذلك يتعاون ويتضامن مع غيره لأجل تحقيق أهدافه وأهداف الآخرين وذلك مما يدعم التضامن والتماسك الاجتماعي، كما أن طبيعة العلاقات والروابط الاجتماعية بين أعضاء الجماعة من حيث قوتها أو ضعفها لها علاقة مباشرة بالأمن الوطني.

رابعاً. البناء الاجتماعي: يعني مفهوم البناء الاجتماعي منظومة العلاقات الاجتماعية والشكل التنظيمي لهذه العلاقات[١٢]. ويعد مفهوم البناء الاجتماعي من المفاهيم الأساسية في الدراسات الاجتماعية الحديثة. ويعرفه (فورتس) بأنه ذلك الترتيب المنظم والمتناسق للأجزاء المختلفة التي يتكون منها المجتمع كالمؤسسة، الجماعة، المركز الاجتماعي. ويذكر ايفانز بريجارد في كتابه (النوير) بان البناء الاجتماعي هو العلاقات الاجتماعية التي تقع بين الجماعات، ويقول ليتش في كتابه (الأنظمة السياسية في مرتفعات البرما) بان البناء الاجتماعي هو مجموعة الأفكار التي تهتم بتوزيع النفوذ والقوة بين الأشخاص والجماعات[١٣]. حيث يشبه "هربرت سبنسر" المجتمع بالجسم الحي في كل نواحيه وخصائصه ووظائفه، ويعني البناء عند سبنسر كل تنظيم لخلايا (أعضاء أو أجزاء) هو بنية وبناء الجسم كبناء كلي، والأعضاء كبناءات جزئية وعلاقات تساند وتداخل وانسجام بين الأعضاء، وكذلك المجتمع كمجموع علاقات بين أجزاء متداخلة و معتمدة على بعضها وتشكل كلاً واحداً. وارتكز (رادكليف براون) أيضا على المقارنة بين الجسم الحي والمجتمع وأعطى محتوى أوضح لما أورده سبنسر، حيث رأى أن كلمة بناء بشكل عام تشير بالضرورة إلى وجود نوع من التنسيق والترتيب بين الأجزاء التي تدخل في تكوين الكل الذي نسميه بناء، وتوجد أيضا بين الأجزاء التي تؤلف الكل علاقات وروابط تجعل منه بناءً متماسكاً ومتميزا. إن الوحدات الجزئية الداخلة في تكوين البناء الاجتماعي هي الأشخاص، أي أعضاء المجتمع الذين يحتل كل منهم مركزا معينا و يؤدي دورا محددا في الحياة المجتمعية[١٤]. والبناء الاجتماعي طبقا (لأيفانز بريتشارد) هو مجموعة العلاقات التي تقوم بين الزمر المجتمعية التي تتمتع في العادة بدرجة عالية من القدرة على البقاء والاستمرار في الوجود. بمعنى أن الجماعات تدوم وتستمر في الوجود بغض النظر عما تحتويه من أفراد، وتتتابع فيها الأجيال ويدخلها أفراد حين يولدون، ويخرجون منها حين يموتون، أي أن ألأفراد يتغيرون أما "البناء" فيبقى ويدوم. وعليه فإن البناء الاجتماعي هو علاقة بين جماعات وليس بين أشخاص، فالجماعات الكبيرة المتماسكة كالعشيرة أو القبيلة مثلا هي التي تدخل في تكوين

البناء الاجتماعي، وتعد بالتالي جماعة بنائية لابد ان يسود التماسك او التضامن الاجتماعي وكذلك وجود الأمن في المجتمع(١٥).

خامساً. الأمن الاجتماعي: يعني (سلامة الأفراد والجماعات من الأخطار الداخلية والخارجية التي قد تتحداهم كالأخطار العسكرية وما يتعرض له الأفراد والجماعات من القتل والاختطاف والاعتداء على الممتلكات بالتخريب أو السرقة)(١٦).

ويعرف أيضا بأنه كل الإجراءات والبرامج والخطط (السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية ...الخ) الهادفة إلى توفير ضمانات شاملة تحيط كل شخص في المجتمع بالرعاية اللازمة وقد توفر له سبل تحقيق أقصى قدر من الرفاهية في أطار من الحرية السياسية والعدالة الاجتماعية. وهو أيضا حماية الإفراد والجماعات والمنظمات من التهديدات والاستفزازات التي تتعرض لها بسبب تفاقم مشكلات المجتمع، وتناقص أحكامه وضوابطه الاجتماعية وضعف قيمه ومثله الحضارية(١٧).

وهو مفهوم يشمل كل النواحي الحياتية التي تهم الإنسان المعاصر، فالأمن الاجتماعي يشمل أول ما يشمل الاكتفاء المعيشي والاقتصادي والاستقرار الحياتي للمواطن بحيث يشعر أنه له ركائز ثابتة في مجتمعه تحفظ له وجوده وكيانه وتعلقه بأرضه ووطنه ودولته، فالاستقرار في حياة الفرد عامل ضروري لحفظ توازنه العاطفي والنفسي، كما يتضمن الأمن الاجتماعي تأمين الخدمات الأساسية للإنسان فلا يشعر بالعوز والحاجة كما يتغلب على الفقر والفاقة والمرض ويواجه الأحداث الطارئة على صحته وقدرته على العمل والإنتاج، ومن هنا فإن مفاهيم الأمن الاجتماعي تدور حول توفير حالة الأمن والاستقرار والطمأنينة في المجتمع المحلي بحيث يستطيع الأفراد التفرغ للأعمال الاعتيادية التي يقومون بها، وفي حالة غياب الأمن فإن المجتمع يكون في حالة شلل وتوقف، فالإنتاج والإبداع يزدهران في حالة السلام والاستقرار.

الفصل الثاني. ماهية الأمن الوطني وأبعاده ومقوماته ومهدداته. وأثره في التماسك الاجتماعي:

أولاً. ماهية الأمن الوطني: ظهر مصطلح "الأمن الوطني"، مع بداية ظهور الدولة القومية في أوربا في العصر الحديث، خلال القرنين السادس عشر والسابع عشر الميلاديين، اللذين يعتبران بداية لعصري أعمال العقل، والنهضة الحضارية الحديثة في أوربا، إذ يرى المحللون السياسيون وخبراء الإستراتيجية، أن الظروف التي مرت بها أوربا في الفترة السابقة على الثورة الفرنسية وفي أعقابها، بما اشتملت عليه من تمزق للمناطق الأوربية، والحروب الكثيرة، التي خاضتها القارة في نهاية عصورها الوسطى وبداية عصرها الحديث، هي أساس فرض المفهوم الأمني، وارتباطه بالظروف الجغرافية(١٨).

أدت الظواهر الجغرافية للقارة الأوربية – وتنحصر في ضيق المساحة، وكثرة تنوع التضاريس الفاصلة – إلى عدم وجود مفهوم للقومية والوطن لدى الأوربيون. وساد مفهوم الولاء للمقاطعة – حيث كانت النظم الإقطاعية تسود معظم المناطق الأوربية وتكتسب شعورا قويا بالانتماء لها، فاق مفهوم الدولة القومية والمواطنة في تلك الآونة – كما تفاعل هذا المفهوم، أيضاً، مع سيادة نفوذ الكنيسة، والنظام المتعلق بالمهن الحرة. وكلاهما ساعد على خلق مفهوم اجتماعي، يسعى لحرية التنقل في أرجاء القارة وعلى الرغم من ذلك، فهي ذات وحدة دينية واحدة، يسيطر عليها النفوذ الكنسي القوي؛ ونظام عمل واحد للمهن الحرة، يهيئ حرية الانتقال بين المقاطعات والدول للعمل بسهولة[١٩].

تصارعت الكنيسة مع أمراء الإقطاعيات على النفوذ. وأبرز الصراع الديني/ الطبقي مفهوم الوطنية القومية. وأعاق الانتشار الديموغرافي (غير المتوافق سياسياً أو جغرافياً) التطور السياسي. وأحدث الاختلاف بين الحدود الطبيعية، والحدود القومية، توتراً وقلقاً لدى الزعماء والقادة. وهو اختلافا يقلل من القدرة على حماية الدولة الناشئة. فكثرت الحروب التوسعية، حتى تشمل الحدود السياسية كلا من الحد الطبيعي الجغرافي، والحد الديموغرافي، وهو أمر يصعب تحقيقه في كثير من الحيان، ليتسع نطاق الحروب وتكثر، وتطول فتراتها وتتعدد أطرافها. فازدادت، تبعاً لذلك، الحاجة إلى الأمن في القارة الأوربية، خاصة مع السمات الهمجية التي صاحبت تلك الحروب. فقد خرج المحاربون عمداً على تقاليد المجتمعات المتحضرة، وارتدوا للعصور الهمجية[٢٠].

أوجد الشعور بالقلق، إحساساً بضرورة حماية الدولة لمجتمعها الوطني، عن الطريق التوسع الحدودي، لضم المناطق التي تمكنها من إيجاد التوازن، بين جغرافية المكان ومطالب سكانه الحيوية. وأصبح مفهوم الأمن الوطني يعني ضرورة التوسع في الإقليم، في مناطق غير مأهولة، لحيوية السيطرة عليها لصالح الكيان الوطني، وحفظا له من المخاط. وقد أدى هذا المفهوم، لإثارة العديد من مشكلات الأمن الوطني، في المناطق الحدودية في أوربا، التي تقطنها شعوب أصلها من دول مجاورة، مثل منطقة التيرول الإيطالية، التي يقطنها سكان من أصول ألمانية، وإقليم باسك الأسباني ذو الأصول الفرنسية، ومنطقة دانزيج الألمانية البولندية (وهي من أسباب اندلاع الحرب العالمية الثانية) ومنطقتي الألزاس واللورين المتأرجحة بين فرنسا وألمانيا[٢١].

أستخدم مصطلح الأمن الوطني بشكل رسمي، في أعقاب الحرب العالمية الثانية وتحديدا عام ١٩٤٧، عندما أنشأ الأمريكيون هيأة رسمية، سميت "مجلس الأمن الوطني الأمريكي" الذي أنيط به، بحث كل الأمور والأحداث، التي تمس كيان الأمة الأمريكية، وتهدد أمنها. وقد وضع ذلك الاهتمام بالمسائل الأمنية، الخطوة الأولى لاهتمام السياسيين من صانعي القرار السياسي بالأمن القومي، باعتباره ظاهرة سياسية تحليلية، يتحقق من خلالها، ما يسعون إليه،

أي يفسرون من خلالها، تلك الأعمال التي يرون ضرورة القيام بها وإن كانت غير عادلة.ارتبط الاهتمام بصياغة المفاهيم الأمنية، بالحروب، نتيجة لتصاعد حدة الصراعات، والمواجهة المباشرة، بين القوى المتنافسة في المنطقة الواحدة – وقد زادت معدلات الصراعات في أعقاب الحرب العالمية الثانية – وهو ما يعطي انطباعاً بتأثير النظم العالمية والإقليمية، في معطيات الأمن الوطني ومحدداته. وقد اهتمت الحقبة الأولى – التي استمرت من نهاية العقد الخامس (١٩٤٧)، إلى نهاية العقد السادس من القرن العشرين – بالدراسات البحثية، في محاولة الكشف عن إمكانية تحقيق التوازن لمتطلبات الأمن الوطني، والتي تحددها المجالس المتخصصة (مثل مجلس الأمن الوطني الأمريكي) [٢٢].

بدأت الحقبة الثانية، لدراسة وتعميق مفاهيم الأمن القومي، في نهاية الخمسينيات (العقد السادس)، واستمرت لمنتصف الستينيات من القرن العشرين (العقد السابع)، متزامنة مع ازدياد حركات التحرر الوطني في العالم الثالث، ومطالب الاستقلال من التبعية للدول الكبرى. وعاصر ذلك، ازدياد تورط الولايات المتحدة الأمريكية في الحرب، بين شطري فيتنام، وما انعكس على مقوماتها الأمنية، نتيجة لفشلها العسكري والسياسي، في جنوب شرق آسيا وكان لتداعيات حرب أكتوبر ١٩٧٣، خاصة الاقتصادية، فضل تطوير مفاهيم الأمن الوطني، في العالم العربي. فقد استخدم العرب صادراتهم النفطية كوسيلة ضغط على المجتمع الغربي المؤيد لإسرائيل دائماً، مما غير من نظرة الغرب لأمنه الوطني، ليشمل تأمين الموارد الحيوية لشعوبه. وهي الحقبة الثالثة، التي عاشها التطور التاريخي للأمن الوطني حتى منتصف الثمانينات[٢٣].

ومن نهاية الثمانينيات، وعلى إثر انهيار الإتحاد السوفيتي، وتفككه، ثم انهيار الكتلة السياسية المؤيدة له (الكتلة الشرقية)، وحلف وارشو، الذي كان يضم دول أوربا الشرقية، بدأت حقبة جديدة (الحقبة الخامسة) التي سادها نظام عالمي جديد، وشعور بالفوضى العالمية، والقطبية المنفردة للولايات المتحدة الأمريكية. وبدأت الأطراف المختلفة، في دراسة وتطبيق مبادئ جديدة للأمن الوطني، من خلال مصالحها الذاتية. فاتجهت القوى الكبرى إلى التنظيمات الدولية، لإضفاء قوة وفاعلية لدورها في النظام الجديد، بينما تحاول القوى الإقليمية اختبار مدى صلابة النظام الجديد، وما هي محاور الاقتراب المسموح بها في إطاره، لتحقيق مفاهيمها الخاصة في الأمن الوطني. وبدا إن المنظمات الإقليمية أقل تفهماً وقدرة على التحرك، في الإطار الجديد، فتجمد نشاطها؛ بينما سارعت التنظيمات والتجمعات دون الإقليمية لاستكشاف المتغيرات الجديدة[٢٤].

أدى ظهور نظريات (الجيوبوليتيك) وتطورها، إلى اهتمام السياسيين بمدلولاتها، وربطها بالأمن الوطني. وكان اهتمام السياسيين بطبيعة تلك النظريات، لأنها ترى ضرورة سيطرة قوة عالمية، على مناطق ذات مواصفات جغرافية محددة، لتكون هي القوى الأعظم في العالم. ويحدد هذا المنظور سلوك النظام العالمي، مفصلا على الأمن الوطني لتلك المناطق، التي ترى فيها

القوة العالمية أهميتها، للصعود إلى مصاف القوى العظمى. وقد أدى ذلك إلى العديد من الصراعات، في الناطق التي سميت بأقاليم الارتطام الجيوبوليتيكي، والتي تتغير حدودها، بتغير وسياسات الدول الكبرى ومفاهيمها، لأمناه الوطني الخاص، وهبوط قوى قديمة وصعود أخرى جديدة، مثلما حدث عقب انتهاء الحرب العالمية الثانية[٢٥].وتؤدي الصراعات، وما ينتج عنها من صور السيطرة، إلى تهديد الأمن الوطني، واستباحته في بعض الأبعاد المكونة له (أو كلها) كما حصل للعراق بعد ٢٠٠٣ حيث انتهت معالم جميع الأجهزة الأمنية، والجيش في الشارع العراقي .

ومع الأخذ بنظر الاعتبار ابتعاد النظام السابق عن إستراتيجية امن وطني أو حتى امن وطني فعلي، أو نظرة أمنية ثاقبة حتى، وإنما قصرها على ممارسات الهدف منها الحفاظ على الحاكم، أو امن الحاكم مع العلم أن الأمن الوطني العراقي يمتلك عناصر لبناء مرتكزات إستراتيجية ذاتية تعكس الجوهر الأصيل لمفهوم الأمن الوطني العراقي، فهناك الإمكانات الاقتصادية والقوة الحضارية والكم الديموغرافي والبعد الجغرافي والقيم الأصيلة والمصير الواحد.

مما تقدم ان للأمن الوطني تعاريف وجذور وممارسات ليس في العراق فحسب وإنما على مستوى العالم اجمع والمدخل التاريخي البسيط فيما تقدم يضع امام القارئ بان هناك روى تكريم ونظرية. لذا سيوضح البحث في القادم أي والأمن الوطني على كافة المستويات.

ثانياً. أبعاد الأمن الوطني: ويشمل اتساع النطاق الإجرائي العملي للأمن الوطني كل أبعاد الحياة الإنسانية على المستويين الفردي والجماعي الأمر الذي قاد إليه اتساع نطاق دراسات الأمن لتشمل بدورها تلك الأبعاد بخصائصها السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية بعد أن كان الاهتمام النظري والعملي منصبا من قبل على البعد العسكري. بعد أن امتدت أبعاد الأمن الأساسية واتسعت بدورها لتشمل أبعادا فرعية جديدة هي الأخرى قابلة للتشعب والاتساع، وباتت مفاهيم الأمن وتطبيقاته تكتسب أبعادا جديدة كل يوم، إلا أن ذلك يجب أن لا يمنع من ملاحظة الأبعاد الأساسية للأمن والأمن القومي والمتمثلة فيما يأتي[٢٦]:

١. البعد العسكري: ويمثله الأمن العسكري الذي يعد البعد الأكثر وضوحاً لمفهوم الأمن القومي والمفهوم المرادف له والمعبر عنه لفترة طويلة، ولا زال الكثيرون يجدون الأمن القومي متمثلا في القدرة العسكرية للدولة على صد أي اعتداء خارجي.

٢. البعد السياسي: ويشمل هذا البعد محورين يعرف الأول بالأمن السياسي وهو الجهود المبذولة في المحافظة على أسرار الدولة وسلامتها، والعمل على منع ما من شأنه إفساد العلاقة بين السلطة والشعب، ويعرف الثاني بالأمن الوقائي وهو مجموعة التدابير التي تؤمن بعض الجوانب المهمة في الدولة، وتشمل الإجراءات والترتيبات كافة التي تتخذها الدولة عن طريق أجهزتها المعدة لهذا الغرض لحفظ أسرارها وحماية منشآتها.

٣. البعد الاقتصادي: لقد أصبح الاقتصاد سلاحا سياسيا وعسكريا يستخدم بكثرة في السياسة الخارجية للدول مما يجعل التبعية الاقتصادية من اخطر العوامل المؤثرة في الأمن القومي الذي بات مرتبطا بالاقتصاد ارتباطا وثيقا حتى أصبح هناك علم مستقل يحمل اسم علم اقتصاد الأمن القومي. وينبغي لبناء اقتصاد قوي، وتحقيق تنمية ناجحة تضمن الاستقلال الاقتصادي والوصول بذلك لأعلى المستويات المعيشية، وتحقيق الرفاهية الاجتماعية، أن تتوافر الجوانب الأمنية للاقتصاد وهي: الأمن الاقتصادي والأمن الغذائي والأمن المائي.

٤. البعد الثقافي : ويشمل ركنين، الأول :الأمن الثقافي وهو قدرة الدولة على الحفاظ على ثقافتها، وتراثها وأنماط السلوك، واللغة، والتاريخ، حيث يعد لكل امة ثقافة خاصة بها، تميزها عن غيرها وتحافظ عليها وتعتز بها . أما الثاني : فهو الأمن الإعلامي حيث يمثل قدرة الدولة على دحض حجج الخصم، وخدمة أهداف الدولة، وإيصال المعلومات التي تخدم الصالح العام في الوقت المناسب ودون تشويه.

٥. البعد البيئي : ويشمل الأمن البيئي : أهم المخاطر التي بدأت تظهر بقوة نتيجة لتلوث البيئة أرضا، ومياها، وهواء، نتيجة مخلفات وعوادم الحضارة، ابتدأ هذا البعد بصورة عالمية، عندما أصبحت الأمم المتحدة تركز باهتمام كبير على مسألة حماية البيئة والأمن البيئي، بوصفها مسألة دولية . ثم تطور النظر إليها لتصبح مسألة داخلية لكل دولة، وتشكل أحد ركائز الأمن القومي.

٦. البعد الاجتماعي: ويمثله الأمن الاجتماعي، ويمكن القول بأن المجتمع الذي يتوافر له الأمن الاجتماعي هو ذلك المجتمع الذي يكون في أعلى حالات التماسك الاجتماعي وامتثال أفراده للقيم والمعايير الثقافية، ويكون فيه أيضا توافق وانسجام بين الأهداف والوسائل الثقافية التي يسعى المجتمع إلى تحقيقها.

ويرد مفهوم الأمن الاجتماعي بكثرة لدى علماء علم الاجتماع، ويطلق عليه أيضا التماسك الاجتماعي، والقوة الاجتماعية. ويرمز مفهوم الأمن الاجتماعي عند الناس في مختلف بيئاتهم الاجتماعية إلى الحماية من خطر المرض والجوع والبطالة والجريمة والصراع الاجتماعي والقمع السياسي والمخاطر البيئية ففيما يخص معظم الناس ينشأ الإحساس بانعدام الأمن نتيجة للشواغل المتعلقة بحياتهم اليومية أكثر مما ينشأ نتيجة للخوف من حدوث كارثة عالمية فالناس جميعهم يفكرون في إشباع حاجاتهم الاقتصادية بالحصول على أعمال ووظائف تؤمن لهم تلك الحاجات كما أنهم يفكرون أن تكون شوارعهم وأحياؤهم السكنية آمنة من الجريمة أو يفكرون هل سيعذبون على يد دولة قمعية أو يصبحون ضحية للعنف وغير ذلك من أمور تمس حياتهم اليومية(٢٧).

وهناك من يعتقد أن الأمن الاجتماعي يشمل الاكتفاء المعيشي والاقتصادي والاستقرار الحياتي للمواطن بحيث يشعر بأن له ركائز ثابتة في مجتمعه تحفظ وجوده وكيانه وتعلقه

بأرضه ووطنه ودولته .فالاستقرار في حياة الفرد عامل ضروري لحفظ توازنه العاطفي، ومن ثم لتعلقه بجذوره العائلية والثقافية وتقاليده مع انفتاح من موقع الواثق بنفسه على الحضارات والثقافات الأخرى .

وهناك من يعرف ان الأمن الاجتماعي هو الإجراءات والبرامج والخطط السياسية والاقتصادية والثقافية الهادفة إلى توفير ضمانات شاملة تحيط كل فرد في المجتمع بالرعاية اللازمة وتوفر له سبل تنمية قدراته وإمكاناته في إطار من الحرية السياسية والعدالة الاجتماعية. ويعني هذا أن الأمن الاجتماعي لا يعني التأمين الاجتماعي أو المساعدات الاجتماعية وتأمين الحاجات الغذائية، إنما هو النتيجة النهائية للحرية السياسية والكفاية الاقتصادية والعدالة الاجتماعية والحرية السياسية التي تتمثل في الديمقراطية التي تتيح للأفراد المشاركة السياسية في صنع القرار واتخاذه، أما العدالة الاجتماعية فتعني المساواة في الفرص الاجتماعية المتاحة بين أفراد المجتمع، وتقوم الكفاية الاقتصادية على أساس التنمية الشاملة المتوازنة لكل القطاعات[٢٨]. ويمكن القول إن هذا التحديد ينطوي على أهم عناصر تكريس الأمن الاجتماعي وهي السياسية والاجتماعية والاقتصادية فتساوي الأفراد اجتماعيا لاسيما التعليم والعمل وحماية حقوقهم في إبداء الرأي أو حرية فكرهم وعقائدهم مع إشباع حاجاتهم بشكل يكفل تحقيق أمنهم وطمأنينتهم ورفاهيتهم وكل ذلك يعتمد وبدرجة أساسية على النظام السياسي القائم ومدى فعالية ذلك، إن إعداد الخطط والبرامج الإنمائية السياسية والاجتماعية والاقتصادية وتنفيذها ترتبط به مباشرة.

وفي ضوء ما تقدم يمكن القول ان التعريف الشامل للأمن الاجتماعي يعني: توفير الحماية والأمان والرفاه والاطمئنان للفرد والجماعة والمجتمع وذلك من خلال مجموعة من البرامج والضمانات التي تكفل ضمان حقوق الإنسان الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، وبذلك يتجسد الأمن والنماء للفرد والمجتمع معا بوصف الفرد النواة الأساسية في نمو المجتمع واتزانه، فضلا عن أن أحاسيس واحتياجات الأمن والأمان والاطمئنان تقوى وتترسخ بحماية مقومات المجتمع الأساسية لاسيما الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والأمنية والثقافية والعمل على تطويرها وتنميتها بوصفها القوة الدافعة نحو الأمن والرفاه والاطمئنان. ويمثل غياب الإستراتيجية الشاملة والمتكاملة للأمن الوطني في أية دولة معاصرة في حد ذاته ثغرة وتهديدا للأمن الوطني، حيث أصبحت هذه الإستراتيجية ضرورة سياسية وأمنية في ظل تداخل المصالح والسيادة ومناطق النفوذ وتضاربها واختلال موازين القوى المحلية والإقليمية والدولية. فكل دولة لها بيئتها الأمنية داخليا وإقليميا ودوليا ولها مقوماتها وظروفها التاريخية والاجتماعية والسياسية، ومن البديهي أن تحدد مصالحها الوطنية ودرجة أهميتها وأولوياتها والأخطار والتهديدات الداخلية والخارجية المحتملة، ودرجة أهميتها وأولوياتها واحتمال وقوعها، ثم تضع السياسات والخيارات لتعزيز أمنها الوطني وحماية مصالحها باستخدام الوسائل كافة للتنبؤ

بالمشكلات والظواهر ذات التأثير على النسيج الوطني وأمنه الشامل بأبعاده كافة. ومن المفترض في استراتيجيات الأمن الوطني أن تنصب على تحديد محورين مهمين الأول: التهديدات والأخطار التي تواجه الدولة ودرجة احتمال وقوعها وأهميتها، والثاني: إعداد سياسات مواجهتها وتحديد إمكانيات مجابهتها، سواء تعلقت بالقدرات المادية والسياسية، إذ أن ما يقاس به رقي الدول والمجتمعات وتقدمها هو مدى اعتمادها إستراتيجية واضحة قائمة على أسس علمية، تعتمد معايير عملية للنجاح والتقدم ووضوح الأهداف والسياسات[٢٩].

ثالثاً. مقومات الأمن الوطني وأثره على التماسك الاجتماعي: للأمن الوطني مقومات عدة يراد منها تماسك واستقرار للبناء الاجتماعي لأي مجتمع والمقومات الأساسية للأمن الوطني هي:

١. الاستقرار السياسي يُعَرف الاستقرار السياسي بأنه ظاهرة اجتماعية ترتبط بتوجهات وتوقعات الجماهير، فهو (ظاهرة تتميز بالمرونة والنسبية وتشير إلى قدرة النظام على توظيف مؤسساته لأجراء ما يلزم من تغيرات لمجاوبة توقعات الجماهير وتوجهاتها واحتواء ما ينشىء من صراعات دون استخدام العنف السياسي إلا في أضيق نطاق دعما لشرعيته وفعاليته) ، والدولة كما هو معلوم مجتمع بشري، وشروطها أن يتوافر لها عنصر النظام السياسي، بما يعنيه في الأساس من ضرورة وجود سلطة سياسية تؤدي وظائف الدولة الداخلية والخارجية، وتكون مسئولة أمام الجماعات الأخرى عن كافة الشؤون التي تتعلق بالإقليم والمجتمع[٣٠]. إن مقوم (الاستقرار السياسي) لقي اهتماما خاصا من قبل المهتمين بالعلوم الاجتماعية لما لهذا الموضوع من أثار ايجابية على العمليات المتعلقة بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية والوحدة الوطنية وتحقيق الأمن الوطني وهيبة الدولة على المستوى الدولي، وقدرتها على تطوير أجهزتها الإدارية وتحقيق الرفاه الاجتماعي .

ويشير بعض الباحثين في العلوم الاجتماعية ان الاستقرار السياسي هو حالة نسبية لسببين هما[٣١]:

أ. العوامل الخارجية: وهي علاقة الدولة بالعالم الخارجي مثل قطع العلاقات الدبلوماسية أو التجارية والاقتصادية أو نشوب حالة الحرب مع الدول المجاورة لأي سبب كان، أن كل هذه العوامل ذات تأثير واضح على الاستقرار السياسي.

ب. العوامل الداخلية: مثل علاقة السلطة مع الجماهير و مدى الثبات والفاعلية التي يتمتع بها المجتمع سياسيا.

أن مثل هذه الايجابية من الفعل السياسي للمجتمع أنما تنعكس بشكل مباشر في تحقيق الأمن الوطني وذلك لما تمتلكه من قدرة في تنشيط أنظمة المجتمع الفرعية مع دفعها لبرامج التنمية الشاملة فيه . وإن أهم ما يدعم الاستقرار السياسي هو الارتباط الجدلي بين الفرد والنظام السياسي وذلك من خلال نظام الحقوق والواجبات المتبادل فيقوم كل من الفرد والنظام بممارسة واجباته واكتساب حقوقه عن شعور وإدراك للمسؤولية الاجتماعية والسياسية .

إن عملية تحقيق الاستقرار السياسي في المجتمع يرتبط بالنظام السياسي القائم ويرتبط أيضا بإفراده ومقدار تماسكهم، وقدرة النظام السياسي في تحقيق الاستقرار تبدو من خلال ربطه وتنظيمه لعلاقات الإفراد وتفاعلاتهم اليومية وتبدو أيضا في قدرته على الاستثمار وتوزيع الموارد على أسس العدل والمساواة فضلا عن ذلك إن يحكم النظام السياسي القوانين التي تكفل الحقوق والحريات للإفراد والجماعات وان تحقق العدل والمساواة الاجتماعية والاقتصادية بينهم، كما إن الإفراد لهم دور رئيسي في تحقيق استقرار النظام السياسي حيث يتجسد دورهم في قوة تماسكهم ومقدار شعورهم بالمسؤوليات الملقاة على عاتقهم والتزامهم بها فضلا عن طاعتهم واحترامهم للقوانين والضوابط المرعية في المجتمع ورصدهم لمختلف الظواهر السلبية التي تهدد الأمن الوطني والاستقرار السياسي .

وأيضا من المهم الإشارة إلى طبيعة ارتباط الاستقرار بطبيعة البنى السياسية في الدولة وكذلك مشروعية القرار السياسي ومشروعية متخذ القرار فيها ، فمتى كانت البنى السياسية سواء أكانت مؤسسات أو منظمات تعبر عن الإرادة الاجتماعية، أو عن أهداف المجتمع، كان ذلك احد عوامل الاستقرار، وأيضا متى كان صاحب القرار يكسب المشروعية الاجتماعية في ممارسة السلطة، كان ذلك احد دوافع الاستقرار السياسي لان اكتساب المشروعية في السلطة وممارستها يعني التوافق الاجتماعي بين صاحب السلطة وإتباعه، وبالتالي توجه جميع الإرادات نحو الأهداف العامة، وهذا التوجه هو أفضل تعبير عن توافق الإرادات وانسجامها في إدراك الأهداف وعدم التقاطع والتي في ضوئها يتحقق الانسجام والاستقرار الاجتماعي، فبقدر ما تؤثر البنى الاجتماعية على البنى السياسية، فأن البنى السياسية باعتبارها من مكونات المجتمع أنما تؤثر في البنى الاجتماعية الأخرى ، وعندما تكون هذه العلاقة ذات أبعاد ايجابية ومتبادلة فأن الانسجام يتحقق ومعه يتحقق الاستقرار وعدم القلق عندما يكون الاستقرار والأمن هو الجو الذي يعم المجتمع(٣٢).

إن من أهم المشكلات الخطرة التي واجهها المجتمع العراقي اليوم ظاهرة عدم الاستقرار السياسي لما تمتلك من تأثيرات سلبية في مجالات حياتها المختلفة ذلك إن عدم "الاستقرار السياسي" اثر سلبيا في الوحدة الوطنية للمجتمع وعرقل مشاريع التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية . فضلا عن ذلك إن عدم الاستقرار السياسي اثر في سمعة الدولة وهيبتها على الصعيديين الدولي والإقليمي. و من الأسباب والتي تدخل ضمن أسباب عدم الاستقرار السياسي في المجتمع العراقي وتؤثر على التماسك الاجتماعي أيضا هي:

أ. الفساد السياسي: لاسيما في مستوى اعلى الل في السلطة التي ينغمس فيها الفساد ولا تعنيها سوى مصالحها الخاصة والاحتفاظ بالسلطة اعتمادا على القهر الشعب والقمع التطلعات، اعتمادا على الدعم الخارجي، أو سطوة القوة التي تغرس مثل هذه بذور عدم الاستقرار في المجتمع

وهكذا إن سياسة الكبت واحتكار السلطة التي تتبعها بعض الحكومات تؤدي أحيانا إلى الفوران السياسي وتفجير الأزمات بشكل عنيف(٣٣).

ب. العنف السياسي: ويمكن تمييز نوعين من ذلك العنف الحكومي، والعنف الشعبي، العنف الحكومي ويتمثل باستخدام الحكومة لوسائلها القهرية إزاء الجماعة مثل الاعتقال والسجن والإعدام والنفي وغير ذلك، إما العنف الشعبي يتمثل بلجوء الجماعة إلى الوسائل العنيفة بقصد التأثير على الحكومة أو إضعاف مواقفها والإطاحة بها ومن صور هذا العنف والاضطرابات والمظاهرات والتمرد والعصيان والتأمر والاغتيال وعمليات الإرهاب والتخريب أو اللجوء إلى حرب العصابات(٣٤).

ت. ظاهرة الفساد: التي تنخر الأجهزة الإدارية والمالية في الدولة هي عوامل خطيرة قد لا تقتصر أثارها على عدم الاستقرار والقلق السياسي بل أن الأمر يتعدى ذلك أحيانا فتؤدي مشكلتي الاستقرار السياسي والشرعية السياسية من خلال ما يترتب على نفس الفساد من ضعف وتحلل واهتراء سياسي، فظاهرة الفساد الإداري هي إحدى المعضلات التي تعاني منها الدولة وذلك نابع من عدم الخبرة وضعف في الكفاءة العلمية وعدم الشعور بعمومية الموقع الإداري بالإضافة إلى النقص الكمي (إذ إن وجود تنظيم وجهاز إداري ناجح وفاعل يشكل ضمانة تجنب الأزمات بتغيير الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية)(٣٥).

ث. العنف اليومي: وهي التي تعصف بالاستقرار السياسي (العنف اليومي) وتعتبر من اشد هذه الصور خطورة على حياة الأفراد، فهي تهدد الوحدة الوطنية وتصدع كيان الدولة وتشل في اغلب الأحيان المؤسسات السياسية والدستورية وتعكر صفو الحياة السياسية والاجتماعية والاقتصادية، إذ أن أعمال العنف يسبب كثير من المسميات ما هي إلا مظهر من مظاهر الخروج على الوحدة الوطنية فهي تعبير عن عدم قدرة الدولة او النظام السياسي على ضبط الحياة الداخلية والسيطرة على تماسك مكونات المجتمع، مما يدفع عددا من العناصر في التمادي بشكل اكبر لخرق القانون في تحقيق المآرب الشخصية(٣٦) .

وان عدم مقدرة الدولة على تنفيذ برامجها التنموية يرتبط بشكل مباشر بالقصور في أداء الأجهزة الإدارية وارتفاع الأسعار وتفشي البطالة وانخفاض كفاءة العاملين ، ونقص الخدمات الاجتماعية، وعدم تنفيذ المشروعات الإصلاحية لبرامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية على الوجه الأمثل، وفساد الأنظمة البيروقراطية. وما إلى ذلك، تساهم جميعا في إيجاد تربة خصبة لظهور السخط الشعبي والإصابة بالإحباط الذي سرعان ما يتحول إلى سلوك عدواني يتخذ طابعا سياسيا ويتحول إلى صراع واسع النطاق وعنف منظم يهدد الأمن الداخلي والاستقرار.

نلاحظ من النقاط السابقة تشابها كبيرا بالنسبة للمجتمع العراقي فأن حالة عدم الاستقرار السياسي سادت منذ فترة غير قصيرة قد تعود إلى عدة قرون، وذلك بحكم الإحداث السياسية والاجتماعية والاقتصادية التي مر بها العراق منذ سقوط بغداد على يد هولاكو ، واستمرار

خضوع العراق للحكم الأجنبي منذ ذلك التاريخ حتى ثورة ١٤ تموز عام ١٩٥٨ ، وما بعدها من مرحلة الصراعات الداخلية بين العسكر والكتل السياسية، وما تلاها من استيلاء عصابات البعث على السلطة وإدخالها المجتمع والبنية السياسية في العراق في دوامة القلق الاجتماعي والسياسي، بالإضافة إلى مغامرات اقتصادية كان المعلن منها التنمية لكن بواقعها كانت عملية تغيير وعلى كافة الأصعدة، وكما أوضحنا سلفا بأن أي تغيير في المجتمع له أثاره السلبية على حالة الاستقرار السياسي لان السياسة تعتمد على الاقتصاد والقوى الاجتماعية، ولذا فأن التغيرات التي حدثت على طريق التنمية وبدعوى حل المشكلات الاجتماعية والسياسية كان لها الأثر الواضح على الوضع السياسي في العراق. فلقد عاش الشعب العراقي ولفترة طويلة محروما من خيرات بلاده بسبب السيطرة الاستعمارية، ونهب ثرواته من قبل تلك القوى، وزاد من حرمانه (ترييف السلطة) بعد عام ١٩٦٨ ووصول أناس بعيدين عن بعد النظر السياسي، اغرقوا المجتمع العراقي بشعارات (المنجزات الثورية الكبرى) وعملوا بعيدا عن مصالح الشعب ، وبما يتناسب مع مصالح القوى الخارجية العظمى[٣٧].

أن حالة القلق التي عاشها المجتمع العراقي خلال السنوات الأولى التي تلت عام ١٩٦٨ كانت تواكب عملية التغيرات السياسية والإدارية والاقتصادية والقانونية التي أقدم عليها نظام الحكم آنذاك، غير أن حالة القلق هذه لم تقترن بحالات الإحباط العام وحالات الخوف لما أصاب المجتمع من حملات التغير، وبشكل شخصي وجماعي وخصوصا للذين يتقاطعون وأهداف ((الثورة)). أن هذه الإحداث لابد أن تصنع حالة قلق عام وفي أي مجتمع لان مثل هذه الأحداث، أما أن تهدد كيان المجتمع ووجوده أو أنها تعمل على تغيير بنية المجتمع هذا بالإضافة إلى مجموع الحروب (الحرب الإيرانية، احتلال الكويت، الانتفاضة الشعبانية، وقمع الشعب الكردي) والتي جرها على الشعب وتحمل عبئها المجتمع العراقي لوحده، حيث تعد حقبة الحكم بعد عام ١٩٦٨ واحدة من أكثر حقب تاريخ العراق سواداً فلم يقتصر الأمر فيها على تدمير الموارد الاقتصادية والتسبب بهدرها، نصفها لتعويضات حروب ونزوات النظام السابق، والنصف الأخر لدفع استحقاقات الديون البالغة عشرات المليارات، ولا على مليون ضحية من العراقيين مضوا في رحلتهم الأبدية ظلما من جراء السياسات العنيفة التعسفية وتعدى الأمر ذلك كله ولتتأثر وحدة الشعب العراقي وتماسكه . فلم نسمع قبل النظام السابق، حديثا عن (تقسيم) أو (تجزئة) أو (وحدة وطنية) لأن كل شيء كان في مساره الطبيعي .

وفي خضم ما مارسه النظام السابق من التسلط وهيمنة واحتكار السلطة والرأي والقرار ومصادرة حقوق الآخرين، تعرض نسيج المجتمع العراقي للتشوه وتضررت منظومة القيم الاجتماعية والأخلاقية كما أفرزت تلك السياسات ولادة ثقافية جديدة هي ثقافة الخضوع والخنوع كبديل عن ثقافة المساهمة والمشاركة. لقد قادت سياسات النظام السابق إلى آثار سلبية جسيمة أنعكس تداعياتها على جميع مناحي الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية

والثقافية، وأدت إلى كوارث حقيقية دفع ثمنها ولاسيما في المفاصل المتعلقة بجوهر وحقيقة الأمن الوطني العراقي الذي بدا مجموعة من التدابير المتلاحقة دون أفق استراتيجي يضمنها، وربما مجموعة من الانشغالات المؤجلة التي تنتظر فرصة الإفراغ منها لتأخذ دورها في التنفيذ. وهكذا كانت معالجات النظام السابق بخصوص القضية الكردية ثم مشاكل الحدود مع إيران ثم قضية الكويت الأمر الذي جعل من معطى (الأمن الوطني العراقي) مفتتاً دون حقيقة وصف محددة له.

٢. إشباع الحاجات الأساسية: يتميز السلوك الإنساني في جميع أنماطه بوصفه سلوك مسبب، وراءه دافع معين ويبغي تحقيق هدف أو إشباع حاجة، ذلك إن سلوك الإنسان لا ينشا من العدم إنما يكون هناك سبب وراء ذلك السلوك والإنسان له مجموعة من الغرائز والدوافع التي تحرك السلوك وتدفعه إلى إشباعها فهناك مجموعة من الأهداف المحددة من خلال داخل الفرد تعمل على استمرار النشاط الإنساني وتدفعه إلى تحقيق مجموعة من الأهداف المحددة من خلال ممارسة أنماط متنوعة من السلوك . ويستخدم الدافع بمفهوم الحاجة إلى تدفع إلى القيام بسلوك معين يبغي تحقيق هدف معين يسهم في إشباع هذه الحاجة وينقل الفرد من حالة عدم التوازن أو عدم الراحة التي يشعر بها من حالة التوازن أو الراحة مرة أخرى، فشعور الفرد بنقص في حاجة معينة مع وجود الشيء الذي يشبعها تجعل الفرد مدفوعا للحصول على ذلك الشيء . أو أنها رغبة اجتماعية قوية تنتاب الفرد وتدفعه إلى تكوين العلاقات الإنسانية مع الغير والتعاون معهم بغية إشباع الحاجة لذاته أو للآخرين وان إشباعها يمكنه أو يمكنهم من النشاط والفاعلية واليت تكون لها مردودات ايجابية جماعية(٣٨).

في ضوء ما تقدم يمكن القول إن من اشد واخطر ما يواجه الفرد في حياته اليومية هو ضغط الحاجة خاصة في حالة تواترها واستمرارها، فقد اختلفت الأنماط السلوكية الناتجة عن ضغط الحاجة من فرد إلى أخر فهناك من اشبع حاجاته بوسائل غير شرعية وهناك من اتصفت سلوكياته بالإهمال وعدم الاهتمام بوصفه فقد إحساسه بمعنى وأهمية الحياة الاجتماعية وهناك من اتصفت سلوكياته بالعنف والعصيان كوسيلة انتقامية من الواقع الاجتماعي الذي كان السبب الأساسي في فشله لإشباع حاجاته الإنسانية وهناك من كانت سلوكياته قدرية فقد ارتبط بالفشل عنده بالقدر أكثر من ارتباطه بالحياة الاجتماعية أو قدرته الشخصية. ويمكن إن نحدد ثلاثة أنماط من الحاجات هي:

* الحاجات الأساسية: هي كل ما يفتقر إليه الإنسان في الحياة والحاجة وضرورة إشباعها هما القوة الدافعة على النشاط الاقتصادي أيا كان نمطه وشدته، وان الحاجات تتغير بتقدم المجتمع الإنساني وتمدنه فحاجات الإنسان المتمدن تختلف وتزداد عن حاجات الإنسان البدائي ومن ثم يتضاعف النشاط الاقتصادي المتصل بإرضاء هذه الحاجات المتزايدة، وتنشا هذه الحاجات عن فسيولوجية الحياة وهي ضرورية لبقاء الإنسان وحفظ النوع لذلك هي شائعة بين جميع البشر

ولكنها تظهر بدرجات متفاوتة فالطفل يحتاج إلى كمية من النوم أكثر مما يحتاج إليه الشخص الراشد وتعتدل هذه الحاجات من خلال الخبرة والممارسة الاجتماعية .إن الحاجات الأساسية حاجات ملحة ضرورية بوصفها حاجات لا يمكن تعويضها أو الاستغناء عنها لذلك إن الفشل في إشباعها ينتج عن توترات وصراعات حادة إما تسبب في عقد نفسية أو انحرافات اجتماعية فضغوط الحاجة قد تدفع إلى مظاهر إنحرافية متباينة ومتعددة تشكل تهديدا لحالة الأمن والطمأنينة في المجتمع ومن هنا تبدو أهمية إشباع الحاجات وخطورتها في حفظ الأمن الاجتماعي أو تهديده(٣٩) .

* الحاجات الاجتماعية: هي مواقف اجتماعية متعاقبة تواجه الإنسان او الجماعة وتحتاج هذه المواقف إلى حلول مناسبة، والحاجات الاجتماعية لها أهميتها للفرد والمجتمع على السواء بوصفها الأساس في اجتماعيته وإنسانيته وفي تفاعله وتعاونه كما أنها الأساس في قيمه وأهدافه وكل فرد يشبع حاجاته الاجتماعية من خلال جماعات ومؤسسات المجتمع بما يمكنه من تحقيق تكيفه واستقراره في الوسط الذي يعيش فيه وهناك مجموعه من الخصائص التي تمتاز بها الحاجات الاجتماعية منها إن الحاجات الاجتماعية شديدة التأثير بالخبرة التي يمر بها الفرد كما أنها متنوعة في النمط والشدة من شخص إلى أخر وتعمل في إطار الجماعة وليست منفردة وإنها مشاعر غامضة وليست ملموسة مثل الحاجات الفسيولوجية وتمتلك تأثيرا على السلوك(٤٠) .

* الحاجة إلى الأمن: أي حاجة الفرد لشعوره إن البيئة الاجتماعية المحيطة هي بيئة صديقة ترتبط بدرجة استقراره الاجتماعي وأمنه العائلي فالفرد الذي يشعر بالأمن والإشباع في بيئته الاجتماعية المباشرة المتمثلة بالعائلة يميل إلى إن يعمم هذا الشعور على البيئة الاجتماعية الواسعة ولعل أهم ما يدعم الشعور بالأمن هو الحب والانتماء والقبول والاحترام الاجتماعي فالشخص الأمن هو الشخص الذي يشعر بإشباع هذه الحاجات ويشعر بالثقة والاطمئنان بينما الشخص غير الأمن هو الشخص غير المشبع لحاجاته الاجتماعية فيكون في خوف وقلق دائمين مما يسبب تهديدا خطيرا لذاته إن إشباع الحاجات الاجتماعية للفرد ينتج عنه شعوره بالأمن نفسيا واجتماعيا، إن إشباع الحاجات الاجتماعية للفرد يتم من خلال انتماءه إلى الجماعات الاجتماعية المختلفة ذلك الشعور بالانتماء يحقق غايات اجتماعية لعل أهمها الشعور بالراحة والطمأنينة النفسية والاجتماعية لإحساس الفرد بروابط الحب والاحترام المتبادل بينه وبين جماعاته الاجتماعية، وهي التي تحفظ للمجتمع قدرته على الاستمرار والبقاء من خلال جذب عناصر المكونة له. لذا فإننا نرى أن جميع المجتمعات البشرية تقوم بتوزيع المهام ولا يتم بشكل إداري وإنما يتم عن طريق المهارات والقدرات والتكوين البيولوجي لإفراد المجامع وعلى هذا الأساس تستمر المجتمعات وتدوم فعاليتها من خلال جذب عناصرها إليها وإلا كانت النتيجة هو هلاك المجتمع واضمحلال عناصره(٤١).

٣. القيم والمعايير: يرى علماء الاجتماع إن القيم تعبر عن الواقع بوصفها حقائق واقعية توجد في المجتمع كما إنها من الركائز التي تعمل على توجيه السلوك ولا ينفصل وجودها عن معايير الجماعة، وحيث يعتبرها علماء الاجتماع إحدى محددات سلوك الأفراد وجعله سلوكاً ذا مغزى مؤثر يسعى إلى تحقيق أهداف اجتماعية تحظى بالقبول والتشجيع، وفي ضوء ذات القيم قد ينظر إلى سلوك معين على أنه سلوك مرفوض لا يحظى بالقبول وقد تضع ذات القيم جزاءات معينة على سلوك آخر. كما إن القيم تصورات وأحكام نظرية وهذه التصورات تضع تفضيلات بالقبول أو الرفض عن شيء معين ماديا أم معنويا وطبقا لمقاييس المجتمع، وفي الوقت ذاته تعمل على توجيه تلك المقاييس وفقا لتفضيلاتها وبذلك تنظم رغبات الناس وتحقق أهدافهم. كما القيم المشتركة مؤثرة ايجابيا في تماسك المجتمع، بمعنى أن القيم المطلقة هي الموجهات التي تفرض نمط أو شكل السلوك وتتضمن هذه القيم بعض الأوامر التي تحكم سلوك الإنسان بطريقة ضاغطة أو قد تصنع هذه القيم بعض المطالب التي قد يضطر الإنسان إلى القيام بها [٤٢] .

مما سبق يمكن القول أن الإجماع ألقيمي شرط أساسي في تدعيم وتماسك الجماعة من خلال توحيد أهدافها والعمل على تماثل الإفراد حيث أن مثل هذه الأهداف تعمل على تقليص الاختلافات والصراعات مما ينعكس إيجابا على ترسيخ الأمن الوطني، ودون هذه الالتزامات للقيم نجد أن الإفراد لا يتوافقون بالضرورة مع القواعد الخاصة بالحياة الاجتماعية، التي تزيد من ارتباطهم وتماسكهم الاجتماعي ،و قد تصبح القيم في بعض جوانبها ذات أبعاد سلطوية تفرض إرادتها على الفرد وهو غير قادر على رفض أوامرها ومطالبها بحكم تأثيرها الاجتماعي ولأنها تحظى بقبول وتأييد اجتماعي وهي خارج أرادة الفرد، أي أن الفرد غير قادر على التحكم بها أو تغييرها بل أنها تمتاز بقوة أمرة قاهرة هي السبب في أنها تستطيع أن تفرض نفسها على الفرد أراد ذلك أم يرد [٤٣].

ان القيم هي بمثابة ملزمات اجتماعية، وسلطة ضابطة على سلوك الأفراد وتصرفاتهم بحيث إذا خرجوا عليها تعرضوا لوطأة الجزاء الاجتماعي، لذلك يسعى الأفراد جاهدين لمسايرة تلك الوسائل وعدم مخالفتها، فهي تتأصل في الذات، وتصل إلى مستوى المشاعر إلى أن تصبح قوة عظيمة، لاسيما عندما تقترن بالدين والجزاء الإلهي وضغط الرأي العام وإحكام العادة والتطبع الاجتماعي، أن العراق كمجتمع عاش لفترات ليست بالقصيرة في حالة حروب وعدم استقرار واضطهاد لأبنائه، قبل أن يتمكن من استعادة نشاط مؤسساته الاجتماعية والرسمية بعد انهيار الدولة عام ٢٠٠٣، دخل حربا أخرى اشد من جميع ما مر به على طول تاريخه ألا وهي مواجهة الإرهاب العالمي على أرضه وبين أبناء شعبه، أن تلك المحن قد صنعت حالة عدم الشعور بالأمن، لدى الفرد، والشعور بالإحباط لدى الشباب في تحقيق آمالهم في الحياة، هذا بالإضافة إلى حالة الرعب الجماعي التي عاشها المجتمع العراقي، مع بقاء عنصر التهديد باستخدام مختلف الأسلحة وشتى أنواع العنف، أن هذه الأسباب كانت وراء دفع الفرد إلى تحقيق

مصلحته الخاصة، دون النظر إلى مصلحة المجتمع، لان شعور الفرد بعدم الأمن الاجتماعي يحفزه إلى السعي لتحقيق أمنه الذاتي، أن هذا الشعور يدفع الفرد إلى تجاوز القيم الاجتماعية وان يخلق لنفسه قيماً خاصة تكون مرغوبة لديه وليست للمجتمع وان تلك التصرفات ترجع إلى الخوف وليس إلى فقدان التنظيم الاجتماعي الملائم، أن هذا الشعور قد دفع الفرد إلى أن يخلق لنفسه عقائد تبرر له سلوكه المخالف للنمط السائد في المجتمع تعمل على إعادة تفسير السلوك الاجتماعي بما يضفي على سلوكه القبول الاجتماعي مثل القول (الناس مضطرون لأنهم محتاجون) أو مثل القول (الناس ما ظل عندهم صبر) أن مثل هذه الأقوال تخلق بعض المبررات الذاتية للمنحرف كي يسلك السلوك الذي يتوافق ورغباته إن مثل هذه التبريرات دفعت البعض إلى أن يسلكوا سلوكاً منافياً للقيم والأعراف الاجتماعية مثل أخذ الرشوة، السرقة، الفساد الإداري والمالي للموظفين، الغش... الخ (وبما أن كل شكل من أشكال العلاقات يتقبله الناس يمكن أن يكون عند موضوعاً لقيمة من القيم) وهذا هو الخطر الحقيقي الذي تواجهه منظومة القيم الاجتماعية العراقية ، وهي المسعى الأساس لبعض الأطراف لجعل هذه الإشكال من السلوك ذات قيمة اجتماعية مثل ما كانت في الماضي عملية السطو والغزو أفعال تدل على الشجاعة والرجولة .

٤. التنمية: و هي رابع مقومات الأمن الوطني وأهمها حسب رأي الباحث، حيث يلقي مفهوم التنمية اهتماما واسعا من قبل مختلف الاختصاصات الاجتماعية وذلك لان التنمية بحد ذاتها تملك من الشمولية بحيث أنها تمس مختلف جوانب الحياة الاجتماعية والنشاطات البشرية المادية وغير المادية سواء ما يتعلق منها بالنشاط الاقتصادي أو بالنشاط الثقافي و(ترتبط بتجمع الأفراد وانتظامهم في جماعة تتبادل المصالح والمنافع وتحاول تحسين أوضاعها وأحوال معيشتها [٤٤]) .

أن النظر إلى التنمية بصورة متفردة يمكن توزيعها على عدة تقسيمات ترد هنا على سبيل المثال لا الحصر فمن الصعوبة بمكان حصرها إذ يخضع ذلك لمقتضيات الظروف والأحوال إضافة إلى الفلسفات والإيديولوجيات الاقتصادية السائدة وتجري تلك التقسيمات على النحو التالي[٤٥]:

أ- تنمية اقتصادية: وتعنى بتنمية واستثمار الموارد الاقتصادية للدولة على نحو يحقق أهدافها في توفير فرص العمل، وتسعى إلى تحقيق اكبر قدر من التطور الاقتصادي وتحقيق أعلى قدر من الإنتاج وتخليص البناء الاقتصادي من عوامل الركود والتغلب على العقبات التي تعترض النمو الاقتصادي.

ب- تنمية اجتماعية: تستثمر رأس المال بالطاقات البشرية وتسعى إلى تقديم الخدمات التي تعود بالفائدة المباشرة على الأفراد وهذه الخدمات ينعكس أثرها على رفع المستويات الاجتماعية والمعيشية للأفراد من ناحية وعلى زيادة كفايتهم الإنتاجية من ناحية أخرى .

ت- تنمية بشرية: هي مجموعة الآليات والوسائل التي تجعل من الفرد مواطنا منتجا قادرا على تحقيق أكبر قدر ممكن من الرفاهية والاكتفاء الذاتي، ويستطيع المساهمة في بناء المجتمع وتطويره والمشاركة في عملية بناء الدولة وتعزيز الأمن الوطني .

ث- تنمية سياسية: وهي تنمية قدرات الجماهير على إدراك مشكلاتهم بوضوح، وقدرتهم على تعبئة كل الإمكانيات المتاحة لمواجهة هذه المشكلات ... إلى جانب تمثيل الجماهير لقيم الديمقراطية وتحقيق المساواة السياسية بين أبناء الشعب .

ج- تنمية سياحية: وهي تقوم على التوسع في المناطق السياحية وتطوير ما هو قائم منها بحيث تكون مناطق جذب للسائحين.

ح- تنمية بيئية: وهي تقوم على تنمية البيئة بإقامة المحميات الطبيعية ومن خلال المحافظة على مظاهر البيئة من التلوث.

وتلكم بعض تقسيمات التنمية بحسب مفهومها الواسع، أن تقسيمات التنمية تنطلق كلها من نبع واحد فهي تتفق في الأصل وتختلف جزئياً بالنظر إلى اختلاف طبيعة نشاط كل منها بيد أنها تصب في النهاية في وعاء واحد، وربما سائل يسأل لماذا الارتباط بين الأمن والتنمية؟

فالتنمية أذن (ليست مجرد رفع مستوى الدخل، وليست مجرد تحقيق أهداف اقتصادية، بل أن النجاح في رفع مستوى الدخل لا يتوقف على ظروف اقتصادية وحسب، بقدر ارتباطه بظروف اجتماعية عامة تتعلق بالقيم والتعليم والأخلاق والنظام السياسي والاجتماعي والسياسة الخارجية إلى غير ذلك من اعتبارات).

سبق أن المحنا أن التنمية من مقومات الأمن الوطني والعكس أيضا صحيح، و لكي تقوم التنمية لابد من ثمة مقومات لا غنى عنها وهي[٤٦]:

* الاستقرار السياسي والتخطيط السليم القائم على أسس علمية وواقعية .

* تبني سياسات اقتصادية تتسم بالثبات والاستقرار ولا تكون عرضة للتغير أو التبديل في أي وقت وتوافر الإعتمادات المالية التي تلزم لتنفيذ مشروعات التنمية.

* توافر الكوادر الفنية القادرة على الاضطلاع بمهام عملية التنمية وتوافر البيانات والمعلومات إلى جانب وسائل الاتصال التي توفر نقل تلك المعلومات والبيانات إلى المنفذين بالسرعة اللازمة.

* تهيئة الظروف وإزالة المعوقات الإدارية التي تقف حجر عثرة في طريق التنمية وإعادة النظر من فترة إلى أخرى في القوانين واللوائح التي تتناول عمليات التنمية والاستثمار حتى تكون مواكبة للمتغيرات والآ تغدو غير ملائمة للواقع ومقتضيات الحال مما تعرقل عملية التنمية.

أما التنمية في العراق فقد بدأت قبل عدة عقود، تبدأ في المرحلة التي أعقبت الحرب العالمية الثانية وحتى عام ١٩٤٩ حيث بلغت الزيادة خلالها ٤٩ مشروعا صناعياً، ثم تم بعدها

تشكيل مجلس الأعمار عام ١٩٥٠ وبعد ذلك وزارة الأعمار عام ١٩٥٣، أن غالبية المشاريع الصناعية التي أقيمت خلال هذه المرحلة والمرحلة التي تلتها (١٩٦٨-١٩٥٨) كانت مشاريع صغيرة ذات طاقة إنتاجية صغيرة و واطئة وتركزت في صناعات استهلاكية خفيفة أهمها صناعة الغزل والنسيج وحلج الأقطان والسجاير والتقطير والأحذية والطابوق والشخاط ...الخ، أي أنها صناعات لا تساهم في عملية تجديد الإنتاج الموسعة [٤٧].

بالرغم من تأميم شركة النفط العراقية والعائدات الهائلة من بيع النفط ونتيجة ارتفاع أسعار النفط يتضح المرحلة عدم وجود سياسة تنموية واضحة ولا حتى خطط وطنية لذلك، وإنما سياسات تخبطية وقرارات غير مدروسة، فمرة يدعي النظام دعمه للقطاع الخاص ولاقتصاد السوق، وبعدها يقوم بحملة إعدامات ومصادرات لأموال التجار وأخرى يقوم ببيع مصانع القطاع العام لأزلامه بأقل من قيمتها الدفترية، وأخرى يصدر اغرب قرار بتحويل جميع العمال إلى موظفين ويحل جميع نقابات العمال[٤٨].

ولكي لا يأخذنا الاستطراد بعيدا عن موضوع البحث هنا فانه يكفينا التأكيد على جوانب أساسية في العلاقة بين الأمن والتنمية ومن أهمها:

أ. إن تحقيق التنمية هو هدف من أهداف الأمن بمفهومه الشامل.

ب. إن تحقيق الأمن هو شرط أساسي من شروط تحقق جوانب التنمية الأخرى، السياسية كانت أم الاقتصادية أم الاجتماعية.

ت. إن الأمن هو من أهم وظائف الحكومات بل أهم هذه الوظائف على الإطلاق.وهو سبب ومبرر كاف لوجود الحكومات ونجاحها وقبولها محليا ودولياً.

ث. إن الإنفاق الحكومي على الأمن الوطني هو حقيقة من حقائق الحياة الاقتصادية المعاصرة.وهو أمر ينبع مما تقدم ويكون مبرراً بالقدر الذي يحقق الهدف الأصلي منه، وهو تحقيق منه بصفته جزءاً من الإنفاق الحكومي الكلي.

رابعاً: مهددات الأمن الوطني واثرها على التماسك الاجتماعي:

يمكن القول ان (المهدد) هو الشيء الذي يهدف إلى إزالة أو تقويض أو إضعاف أو إرباك الموضوع الذي ينافسه أو يتضارب ويتقاطع معه في المصالح والأهداف أو يغار منه أو يحسده على ما يملك من ماديات ومعنويات[٤٨].

ويواجه الأمن الوطني العراقي اليوم تهديدات كثيرة ومتشعبة، يقتضي الأمر تشريحها لفهم دواعيها ومسبباتها كمقدمة لرصف العلاجات لها، على وفق المتغيرات السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي تواجه العراق والعراقيين على حد سواء، والحقيقة أن الأمن الوطني العراقي بوجهه الداخلي لم يزل دون عتبة التشكيل ليس بسبب ضخامة الإختلالات التي يحويها ودرجة العناد التي يعنون بها فعل الضد على مختلف عناوينه بل لأن المؤسسات المؤطرة لوجوده لم تزل مفقودة أو فاقدة للتأثير المطلوب، حيث إن الجميع على ما يبدو لم يزل

بعيدا عن إدراك حقيقة مهمة مفادها إن زمن التغيير الذي يمر به عراق اليوم يمثل دربا من اجل تحقيق الطموح الذي عجز عراقيو الأمس من الوصول إليه والطموح هنا لا يمكن إن يصادف إي قبول دون إن يتخذ من ضمان الأمن ووأد تهديداته قاربا له، وأي امن، امن المجتمع والمواطن، امن ترى فيه المطالب الجمعية الاستقرار والازدهار كحقوق واجبة لا يمكن المساومة عليها أو غياب لما يواجه العراق وأمنه الوطني من تهديدات[٤٩].

وتأسيسا لما تقدم سنعمد ذكر التهديدات العشرة التي وردت في إستراتيجية الأمن القومي العراقي، وبعدها أيضا حصر لتهديدات أخرى ناتجة عن عملية التغيير المجتمعية التي يمر به عراق اليوم نعتقد لها نفس قوة تأثير الأولى وهي كما ياتي[٥٠] :

١. الإرهاب والتمرد: وهو من اخطر التهديدات، حيث يتسم الإرهاب بالعنف المتعمد الذي تقف وراءه دوافع سياسية، وتطرف ديني ضد الأبرياء، أو ضد البنى التحتية للعراق، بهدف التحريض على التعصب الطائفي، وخلق دولة تسودها الفوضى، وإثارة الفتن، والإرهاب الفكري، والحرب الأهلية . تزداد حدة هذا التهديد بصورة كبيرة بسبب توفر الأسلحة على نطاق واسع كما تزيد تعقيده المؤثرات الخارجية والدولية .

ويعتبر الإرهاب أداة طيعة للمتمردين على العراق الجديد ونظامه السياسي، حيث يشكل بعض الذين يحملون أيدلوجية البعث وأيتام صدام من عناصر الأجهزة القمعية السابقة، وفدائيو صدام، والحرس الجهوري الخاص، والحرس الجمهوري، والعناصر القيادية في البعث المنحل تهديدا لأمن واستقرار العراق من خلال استخدامهم للأساليب والعمليات الإرهابية، وقد كشفوا نواياهم باستخدام عمليات إرهابية ضد الأبرياء والأمنين من الشعب العراقي، والشخصيات السياسية، والشرطة و قوات الأمن العراقية .

إن المعركة الحالية مع الارهابين في العراق، لها مراكز استقطاب ثلاثة هي الشعب العراقي و الجندي العراقي و صاحب القرار العراقي، وقد أدرك المتمردون حقيقة ذلك وجعلوها أهداف رئيسية لهم، بالنسبة إلى الحكومة العراقية، فان المفتاح لضمان أيا من تلك المركز هو كسب (القلوب والعقول)، فالشعب العراقي يجب إقناعه بان حكومته توفر له حياة أفضل من الحياة التي يوفرها له المتمردون ويجب إن يتصور إن الحكومة هي التي ستتغلب فإذا كانت لديه شكوك إزاء أية نقطة من هذه النقاط فانه سيحجم من تأييد الحكومة، ويجب إقناع الجندي العراقي بان الحرب تستحق التضحية، وان هناك تقدما نحو النصر .

٢. التخريب والفساد : أن الفساد يبطئ، أو يمنع، التقدم السياسي، والأمني، والاقتصادي كذلك . وقد يستمر هذا التهديد لفترة طويلة بسبب بعض الجشعين الذين لا مصلحة لهم في ازدهار البلد مما يجعل دولة مثل العراق، هدفا سهلا أمام الشبكات الإجرامية والإرهابية، كما يعرقل تطبيق الديمقراطية والتجارة الحرة، ويعيق حكم القانون، ويستنفذ الثروة الوطنية وينشر شعورا بعدم المساواة بين المواطنين .

هذا التهديد لا يختلف عن الإرهاب، بنتائجه على المجتمع العراقي، ويجب إن يعالج بإستراتيجية طويلة قابلة للتطوير والتعديل كلما طور المفسدين من أساليبهم، وبعدة تدابير، أهمها إصدار قانون لمكافحة الفساد لاسيما إن العراق قد صادق في عام ٢٠٠٧ على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، ومن اجل انجاز الخطوة الأولى لتنفيذ التزامات العراق الدولية، لابد من إصدار قانون يستجيب لمتطلبات الاتفاقية وبما ينسجم مع الوضع العراقي، وأيضا ضرورة تعديل أو سن عقوبات جنائية اشد صرامة ضد جرائم الاختلاس، وما يتعلق به من جرائم وحماية من يخبرون عن الجرائم والشهود، وإجراء محاكمات عادلة، مبينة على أساس الأدلة للمسئولين الفاسدين، والذين يرشونهم ويبتزونهم، والتأكيد على استقامة قوات الأمن، ويجب إن تلعب قوات الأمن العراقية دورا مساندا في مواجهة هذه التهديد، كما يجب على البرلمان العراقي القيام بدوره الرقابي من خلال القيام بالمراجعة الدورية للتحقيق والتدقيق في مدى ملائمة ومصداقية وخلفية الإفراد الذين يتم تعيينهم للعمل في المناصب الحساسة في الحكومة، حيث ستكون هذه الخطوة إحدى الاحتياطات الهامة لمنع الفساد، وتعزز الدور الرقابي للبرلمان .

٣. الجريمة المنظمة : إن انتشار الجريمة المنظمة تشكل تهديدا للأمن الوطني، حيث تنمو الجريمة وترعرع في نفس البيئة التي يزدهر فيها الإرهاب وقد تبدو لضحاياها أنها لاتختلف عن الجرائم العادية التي تشكل تهديدا اقل رغم تفاقمها. لقد استغل أرباب الجريمة المنظمة من جراء الحرية والانفتاح الذي طل على العراق وانهيار السلطة وغياب القانون وانهيار البنية الاجتماعية لتترابط الجريمة المنظمة مع الإرهاب ترابطا وثيقا لكون الجريمة المنظمة تشكل احد مصادر تمويل الإرهاب .

ولعل ما شهدته الكثير من الإحياء العراقية من استفحال للجريمة المنظمة (٢٠٠٣-٢٠٠٧) كانت في أوضح صورها حيث عمليات السطو المسلح والاختطاف والتصفية الجسدية هي مؤشر خطير على هذا التهديد الذي واجهه المجتمع العراقي منفردا، حيث بات يعاني من صدمة كبيرة جراء انزواء القيم تحت وطاءه التهديد بالسلاح وأخذ تيار الجريمة الذي ساد أوساط المجتمع من قبل أشخاص متهورين لن يتورعوا من تصفية كل من يعترض طريقهم .

وبالرغم من انخفاض مستويات الجريمة المنظمة بشكل ملحوظ بعد التحسن الأمني، ألا إنها تبقى تهديدا قائما ذاق آلمها المجتمع العراقي مما يتطلب وضع سياسات فعالة لاستئصال الجريمة المنظمة وتوجيه منظومات الأمن الوطني العراقي، للبحث عن وتشخيص عصابات الجريمة المنظمة بأنواعها وأماكن تواجدها وفعالياتها وتداول أموالها ويجب إن تقوم قوات الأمن العراقية بتعطيل مصادر تمويل المنظمات الإرهابية ، إن تحقيق هدف استئصالها لا يتوقف على العمل الجاد داخل البلد فحسب بل من خلال التعاون مع دول الجوار والدول الأخرى لملاحقتها في كل مكان .

٤. <u>التهديد الإقليمي والدولي والتدخل في الشؤون الداخلية</u>: أن الأهمية الإستراتيجية التي أكسبت موقع العراق من دول الجوار تنبع من طبيعة علاقة العراق مع دول جواره أولا، وطبيعة المنطقة وسياستها ثانيا، فمن حيث الأول فان العراق يقع ضمن دائرتين، الأولى هي دول الجوار المباشر، والمتمثلة بإيران وتركيا وسوريا والأردن والسعودية والكويت إذ يتوسط العراق هذه الدول، والثانية هي الدائرة الإقليمية التي تمثل باقي دول الخليج وإسرائيل ومصر ولبنان وفلسطين واليمن.

ولابد من الإشارة إن العراق اليوم لا يواجه حاليا أي تهديدات خارجية ضد سلامة الإقليمية، متمثلة بجيوش تستعد لغزوه، كونه في شراكة أمنية مع الولايات المتحدة الأمريكية، كما لا تهدد قوات عسكرية خارجية نظامية أي من مصالحه الوطنية الأخرى. ولكن يعاني العراق كثيرا من التدخل في شؤونه بطرق غير تقليدية، لذا سنحتاج إلى سياسة خارجية حذقه تؤمن الدور والاندماج الإقليمي للعراق، وبنفس الوقت تواجه هذا التهديد بأساليب دبلوماسية وتحبط محاولات التأثير بالدور ألمخابراتي الدفاعي، ولا غنى عن حماية المصالح الوطنية العراقي ودفعها إلى الأمام بصورة تحفظ السلم والأمن لكل الأطراف عن طريق المشاركة والاندماج بالمجتمع الدولي، كشريك مهم في القضاء على الإرهاب، وكعضو مساهم في إنتاج الاستقرار وداعما له . فالعالم الحديث يتجاهل الذين يتبنون نهجا انعزاليا ذلك لأنه، لا توجد أي دولة اليوم منعزلة حقا عن كافة المؤثرات التي تنشأ فيما وراء حدودها أولا، وثانيا أن رفض أدراك هذا التهديد والاستهانة به، سيلحق ضررا كبيرا بالمصالح الوطنية الهامة .

٥. <u>المجاميع المسلحة والمليشيات</u> : أن حيازة التنظيمات غير الحكومية والمجاميع المتطرفة، للأسلحة وبكميات كبيرة تهدد حكم القانون، من أكثر التهديدات التي تواجه العراق الجديد، كما إن الصراع على ادعاء امتلاك الوطن تاريخيا أو احتكارا أو تمثيله لشريحة عرقية أو طائفية معينة، تأتي كأنموذج خطير للفكر الأيدلوجي لبعض المجاميع المسلحة التي رفعت السلاح في صدر العراقي من المكون (العرقي، الطائفي، الديني) الأخر، يجب إن تسعى النخب الوطنية سعيا حثيثا، على الاتفاق على دولة مدنية دستورية ديمقراطية عادلة تضمن تمثيل الكل الوطني على أساس استحقاقات المواطنة في حقلي الحقول والواجبات الوطنية، دولة وطنية قانونية ملتزمة بحقوق رعايتها الإنسانية والوطنية دون تمييز عرقي أو طائفي أو سياسي، دولة تعمل بجد وإخلاص لتجسيد التآخي والتعايش السلمي والمثمر، دولة تفرز سلطات تستمد شرعيتها من مواطنيها من خلال الانتخابات الحرة والتمثيل الحقيقي والصادق وباتفاق الكل الوطني على هكذا دولة وتجربة وطنية سنضمن قمع الصراعات المتأتية من أزمة شرعية الدولة وأزمة الصراع على إدارة تجارب البلاد على تنوعها وأزمة استخدام العنف في إسقاط الدولة أو الوصول إليها و أزمة شيوع الانتماءات والولاءات الضيقة على حساب الانتماء والولاء الوطني وأزمات الظلم والتمييز والاضطهاد.

٦. الفكر الدكتاتوري والاقصائي: وهو واحد من تركات الثقيلة للنظام البعثي، حيث تجدر الإشارة إليه إن القهر والإجبار والقوة كانت هي الأسس وراء بقاء الدولة الموحدة وليس المصالح المشتركة بين الجماعات، أي أن أس الخلاف، كيف يمكن ان يكون هو الحل للمكونات العراقية المتعددة، وكيف يمكن إن تتعايش معاً في كيان سياسي متطور في مرحلة ما بعد صدام حسين ؟ إذ كان العراق دائما محكوم دوما بنظام سلطوي بدءً من حكم المملكة الهاشمية الذي فرضته بريطانيا، وانتهاء بنظام حكم عسكري تطور إلى نظام استبدادي دكتاتوري .

وبما إن المشهد العراقي يكتظ بمجموعة من المسائل العصية لمختلف القوى والفاعلين داخل العراق فبنية المجتمع العراقي وما يتسم به من تعددية في الانتماء ستؤثر بالتأكيد على مستقبل العراق السياسي، لذا تبقى الديمقراطية في العراق توفر أفضل السبل لحل مشاكل العراق على المدى الطويل كما وتعد الانتخابات في ظل نظام ديمقراطي انسب وسيلة لحفظ حقوق المواطن في المشاركة في إدارة بلدة ولإشاعة جو من التناسب والتساوي .

٧. العنف الطائفي والعرقي: إن موجة العنف التي طال العراق، قبل ثلاثة سنوات، والتي شكلت تحديا كبيرا لنسيج المجتمع العراقي بأكمله، كانت إحدى أهم أسباب تأججها هي عمليات القتل العشوائي ضد المدنيين وخصوصا العمليات الموجهة على مناطق ذات مكون واحد، ثم شمول الموجه لكافة إنحاء البلاد في الوقت الذي بدت اثأر التعذيب الشديد وأساليب القتل بالإعدام على مئات الجثث عاملا محفزا لتضاعف العنف وازدياده، بما تنطوي عليه تلك الأساليب من دلالات طائفية وانتقامية .

كما أن الإرث المتمثل في انتهاكات حقوق الإنسان العراقي التي جرت في الماضي والذي يعتبر بدوره مسئولا عن إثارة مشاعر الانتقام، والمزيد من العنف، وعدم قدرة مؤسسات الدولة على تقديم مرتكبي تلك الانتهاكات إلى العدالة وتوفير الحماية اللازمة للمواطنين العاديين، مما ينتج عنه لجوء هؤلاء إلى طرقهم الخاصة في الاقتصاص منهم من اجل تحقيق العدالة حسب منظورهم، وهذا ما مثل تهديدا خطيرا، تمثل بتقسيم المجتمع العراقي إلى أقطاب متنافرة، وكان يمكن أن يؤدي هذا الوضع إلى خلق حالة من المواجهات الطائفية التي تتحول إلى نمط يهدف إلى تعزيز الهوية الذاتية لكل طائفة ومن اجل وئد هذا التهديد يتحتم على الحكومة الاهتمام أكثر وبشكل اكبر بتنفيذ المصالحة الوطنية، حيث ستحتاج الحكومة العراقية إلى التعاطي بشكل فعال إلى معالجة انتهاكات حقوق الإنسان .

٨. التهجير القسري : قد يكون هذا التهديد احد نتائج التهديد السابق، حيث أن غياب السيطرة المركزية، المخولة لاستخدام القوة في البلاد، و تزايد نمو المجاميع المسلحة والمليشيات وظهور العصابات والجريمة المنظمة التي تتهم في بعض الأحيان بأنها على علاقة مع بعض القطاعات في الشرطة وقوات الأمن، وبالمثل فان فرق الموت والمتطرفين الدينيين والطائفيين، مارست جميعها هذا النهج الذي يعتبر ألأكثر خطورة على النسيج العراقي وتماسكه وتهديده

الحيوي للأمن الوطني . وبالرغم من أن التهجير القسري ممارسة مرتبطة بسياسة وسلوك النظام السابق، حيث شكل ذلك النهج خطورة ظلت تداعياتها مستمرة لغاية وقتنا الحالي بدءا من نزع الهوية الوطنية ومصادرة الأملاك والأموال إضافة لمطاردة وملاحقة العقول والكفاءات تحت ذريعة معارضتها للنظام . إلا أنها لم تبدو مختلفة الأدوات بعد ٢٠٠٣/٤/٩، مما يؤكد تورط أزلام النظام السابق وإفراد أجهزته القمعية بهذه المشكلة التي قد تبقى تداعياتها سنينا طويلة .

٩. البطالة : وهي ظاهرة مهمة وحيوية، تؤثر سلبا على حياة الشباب وأسرهم والمجتمع بوجه عام، أن المجتمعات، ولاسيما المجتمع العراقي يعتمد بدرجة كبيرة على الشباب لتحمل مسؤولية البناء والأعمار والتنمية، وأيضا الأمن الوطني يعتبر الشباب الرافد الأساسي لمؤسساته، لكن هذا التهديد تفاقم بشكل ملحوظ وخصوصا بعد ٢٠٠٣، حيث أدت بالشباب إلى اليأس، وربما فقدان الأمل في المستقبل ، ولا يتم معالجة هذه الظاهرة إلا من خلال معالجة أسبابها الرئيسية وبصورة مباشرة، حيث تعتبر الأزمات الاقتصادية التي مرت بالبلد نتيجة مغامرات نظام البعث السابق، السبب الرئيسي بهذه الظاهرة، بالإضافة عدم قدرة الأسواق المحلية على مواجهة الزيادة الكبيرة في أعداد القوى العاملة نتيجة ارتفاع معدلات النمو السكاني، وأيضا ضعف الحوافز التشجيعية لجلب الاستثمارات الخارجية التي لابد منها للنهوض بالاقتصاد المحلي لما تخلق من فرص عمل تقلل بدورها شبح البطالة، كما أن الخلل في النظام التعليمي، وعدم قدرته على إعداد الخريجين بما يتناسب مع متطلبات سوق العمل خاصة في ظل تطور النظم التكنولوجية والمعلوماتية .

أن عدم الاكتراث لهذه الظاهرة تؤدي إلى نتائج وخيمة على الأمن الوطني، حيث إن هناك علاقة وثيقة الصلة بين البطالة وانحراف الشباب، الأمر الذي يترك آثاره السلبية على الأمن الاجتماعي ، وحيث تفشي هذه الظاهرة فيما يعنيه من وجود خلل أو إخفاق في عملية التنمية، أن لم تكن انتكاسة وتراجع نحو الخلف، ذلك لئن التنمية هي ارتقاء بالإنسان إلى مراتب متقدمة من التطور وتلبية الحاجات، في حين أن البطالة تمثل التقهقر والانحدار والسلبية بكل أشكالها وصورها، فلا يمكن القضاء على هذه الظاهرة الخطيرة، أو تحجيمها، عند الحدود الدنيا، ما لم تتضافر كافة الجهود الحكومية وغير الحكومية، وأيضا الاستعانة بالجهود الدولية، والاستفادة من خبرات وتجارب دول العالم المتقدم في حل هذه المشكلة، وتشجيع مشاركة القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي، وإعطاء ضمانات لحفظ حقوق المستثمرين والمنتجين .

١٠. انخفاض منسوب المياه : يعتبر نهري دجلة والفرات هما أساس نشوء الحضارة والحياة في العراق وهما المصدر الرئيسي للموارد المائية فيه، وحيث أن معظم الموارد المائية في العراق تأتي من خارج أراضيه (تركيا ، إيران ، سوريا) ولكون وضع العراق الجغرافي باعتباره دولة مصب يتأثر سلبا بإجراءات دول أعلى مجرى نهري دجلة والفرات (تركيا

وسوريا وإيران) والتي تؤثر بدرجة كبيرة على كمية ونوعية المياه الواردة إلى العراق، وهو ما يعتبر تهديدا كبيرا للأمن الوطني العراقي والذي اخذ بالتفاقم، وخصوصا في العشر سنوات الأخيرة، بعد إنشاء السدود الكبيرة والمشاريع الاروائية وإعادة المياه الراجعة جراء البزل والصرف الصحي إلى النهر مما يؤثر على النشاطات المختلفة، الصحية، الزراعية، البيئية،... الخ ، كما أن انخفاض منسوب المياه في نهري دجلة والفرات ظاهرة خطيرة تشكل تهديدا مباشرا للأمن الغذائي والبيئي، كما وتؤثر على المناخ وانحسار المسطحات المائية وزيادة التصحر وحتى انعدام الماء الصالح للشرب في اغلب المناطق الجنوبية والوسطى .

نخلص من كل ما تقدم لبحثنا عن العلاقة ما بين الأمن الوطني والتماسك الاجتماعي انها علاقة سلبية وايجابية في الوقت نفسه، بمعنى آخر كلما كان المجتمع مستقراً وينعم بنظام سياسي محكم بجميع جوانبه ومبادئه انعم بذلك على كافة فئات المجتمع الذين يمثلون البناء الاجتماعي بكافة أنساقه هذا ما يتعلق بالجانب الايجابي لهذه العلاقة، اما اذا كان المجتمع لا ينعم باستقرار فنعتقد ان هذا مؤشر ينعكس على عدم استقرار النظام السياسي لأي مجتمع، اذ ان المجتمع اذا ما توافرت فيه مؤسسات تعني بمسؤلياتها لاسيما تقديم الخدمات الأساسية خاصة الجانب الاقتصادي والتربوي التي من خلالهما تستطيع اي دوله رعاية أفرادها وشعبها سواء على مستوى إشباع الحاجات الأساسية ، او حمايتهم من كافة الأخطار التي قد يتعرض اليها المجتمع من الداخل او الخارج مما يؤدي الى المساعدة ما بين الأفراد والنظام السياسي على ان يكون هناك امناً وطنياً ترعاه الدولة بأبناء الشعب ذاته وما تعرض له العراق منذ سنين طويلة وعلى مر التاريخ فقد تعرض لمهددات كثيرة من الداخل والخارج لاسيما قبل عام ٢٠٠٣ وما بعدها ولكن نعتقد ان لأبعاد ومقومات الأمن الوطني اذا ما وضعت ضمن إستراتيجية موضوعية وديمقراطية في التعامل مع أبناء المجتمع العراقي سوف يواجه اي تهديداً يريد ان ينال من تماسك وتآزر وتعاون أبناء المجتمع العراقي، وإذا تحققت الديمقراطية بمعناها الواسع بعلم ووعي بكافة الجوانب والتخلص من التكتلات السياسية والطائفية فستترسخ اذا علاقة وطيدة مابين مفهومي الأمن الوطني والتماسك الاجتماعي ، وما ينتج عن ذلك الأثر على البناء الاجتماعي ككل.

النتائج والتوصيات والمقترحات:

لقد توصل البحث لنتائج يمكن إجمالها بالنقاط الآتية :

أولا: النتائج:

١. لم يعد مفهوم الأمن الوطني مفهوما معياريا تقاس عليه مظاهر البناء الاستراتيجي بل غدا، مفهوما مجتمعيا يفسر مفرداته بكل ما تضمنه من علاقات وقوى وتأثيرات.

٢. إن الأمن الوطني على اختلاف ابعاده ومقوماته ومهدداته إنما يتضمن جانبين متفاعلين احدهما ذاتي والأخر موضعي إذا يرتبط الجانب الذاتي بحالة غياب الخطر الآني والنابع من عدم وجود إي تهديد خارجي للقيم والمصالح الأساسية إما الجانب الموضعي فيعكس حالة الاطمئنان التي تتجسد في قدرة الدولة عبر وسائلها الفعالة والمؤثرة على مواجهة التهديد في حالة حدوثه واحتوائه لصالحها.

٣. عندما يمر المجتمع بأزمات اقتصادية أو اجتماعية أو حالة فوضى سلوكية أو الدخول في حروب مدمرة تتعرض فيها المعايير والقيم والأعراف إلى فقدان الكثير من قدراتها على ضبط وتوجيه سلوك الإفراد وتفقد معها المؤسسات التوجيهية والضبطية فاعليتها على أداء واجباتها في ضبط السلوك العام فان حالة من اللامان الاجتماعي إنما تكون متوقعة ومؤثرة تأثيرا سلبيا كبيرا على الأمن الوطني والتماسك الاجتماعي.

٤. إن التحليل لجدلية العلاقة بين الأمن الوطني والتماسك الاجتماعي إنما ينطلق من النظر إلى المواطنة على أنها هوية مشتركة تعمل على اندماج جماعات متباعدة أصلا في المجتمع ما وتوفر لهم مصدرا لوحدة طبيعية فهي علاقة تتجاوز روابط الدم والقرابة إلى الاهتمام بالتكوين السياسي للجماعة وتناقضاته، كما أنها تجعل الديمقراطية موضوعا لمشاركة عموم المواطنين في حق تقرير مصيرهم.

٥. إن البناء السياسي الوطني له دور كبير في تحديد صورة الأمن الوطني الفعال بل اعتقد البعض بالترابط بين فعالية الأمن وصورة الأمن السياسي فعندما تكون الصورة الأخيرة ديمقراطية تكون حالة الأمن فاعلة بعيدة عن المجازفة والمغامرة لصالح الاستقرار والتفكير بالمصلحة الوطنية إلى تمزج بتواردها المتطلبات المجتمعية (السياسية والاقتصادية والاجتماعية) دفعة واحدة مشكلة نهجاً متناغما من المطالب والآليات المحققة لها.

٦. إن السبب الرئيس اليوم في صنع أزمة البطالة يتحدد في عدم الاستقرار الأمني والسياسي إلى جانب الأسباب الأخرى والتي أثرت سلبا على جميع الفئات العمرية القادرة على العمل ذلك إن معظم مشاريع الدولة تكاد تكون موضوعة على الرفوف كما إن الاستثمارات محلية كانت أم أجنبية تبحث دائما عن العمل في ارض أو مكان ينعم بالاستقرار الأمني أكثر من الاستقرار السياسي .

٧. لابد للحكومة العراقية من إقرار برامج وطنية موثوق بها امنيا من اجل تشجيع الاستثمارات التي تنفع كل العراقيين ولن تكون هناك أقلية ُتخص بالامتيازات.

٨. إن تلبية الحاجات الأساسية للمجتمع يجب إن تعتمد على مبدأ التكافؤ بين التكليف والمردود، حيث أن حالة التباين بين التكاليف ومردوداتها قد تعمل على إضعاف التماسك الاجتماعي، وهذا ما أكدته الدراسة إذ أثبتت إن التماسك الاجتماعي يتناسب طرديا مع تلبية الحاجات .

٩. إن الإخفاقات التي تصيب عملية التنمية والتي تحول دون تحقيق غاياتها الشاملة إنما تساهم بشكل مباشر في زعزعة الأمن الوطني وظهور حالات الإحباط واليأس لدى شرائح المجتمع المختلفة وعلى الأخص المستفيدة الفعلية منها والمتمثلة بتلك التي تحسن مستوياتها المعاشية بما حققه التنمية من غايات.

١٠. يشير التاريخ الاجتماعي للمجتمع العراقي إن بوادر إضعاف التماسك الاجتماعي إنما بدأت في الأوساط الريفية وفي الخمسينات من هذا القرن كنتيجة للتفاوت بين بط التحولات الاقتصادية والاجتماعية فيها قياسا بما حصل في الأوساط الحضرية زاد من حدة التفاوت تعاظم الإعداد المهاجرة من الريف إلى المدينة والتي قصرت هي الأخرى في استيعابهم وتحقيق طموحاتهم مما هدد الاقتصاد الحضري والأمن الاجتماعي.

ثانياً: التوصيات:

بعد إن إكمال الدراسة يمكن إن نضع بعض التوصيات التي توصل إليها البحث لغرض الإفادة منها عمليا في تعزيز الأمن الوطني العراقي وتحصين حالة التماسك الاجتماعي والاستقرار وإبعاد المجتمع عن القلق والتوتر ويمكن إجمال أهمها بما يأتي :

١. يجب إن تسعى النخب الوطنية على الاتفاق على دولة مدنية دستورية ديمقراطية عادلة تضمن تمثل الكل الوطني على أساس استحقاقات المواطنة في حقلي الحقول والواجبات الوطنية، دولة وطنية قانونية ملتزمة بحقوق رعايتها الإنسانية والوطنية دون تمييز عرقي أو طائفي أو سياسي، دولة تعمل بجد وإخلاص لتجسيد التآخي والتعايش السلمي والمثمر، دولة تفرز سلطات تستمد شرعيتها من مواطنيها من خلال الانتخابات الحرة والتمثيل الحقيقي والصادق وباتفاق الكل الوطني.

٢. إن بناء الدولة العصرية يتطلب كخطوة أولى بناء مؤسسات واطر وطنية شاملة لإقامة جهاز سياسي وأداري على مستوى الوحدة السياسية للدولة ككل. وهذا لا يعني في كل الأحوال القضاء على خصوصية الجماعات الاثنية الفرعية ضمن إطار الجماعة الوطنية الشاملة التي تضم عموم الجماعات الوطنية (أغلبية وأقلية) إذ يجب إن يتوصل الناس في الدولة الجديدة إلى إقرار مفاده إن إقليمهم الوطني هو وطنهم.

٣. يجب إن يصار إلى اطر تنزع فتيل التوتر والصراع القائم على أساس ديني او عقيدي وتحيله إلى ساحة للحوار والتفاهم والتكامل والتعايش المشترك.وهذا ما يحتاجه عراق اليوم للخروج من أزمة التراكمات التاريخية والصراعات الكامنة.

٤. إيجاد نظم بناء لشراكة وطيدة مع دول الجوار القوية والحلفاء الدوليين (الذين هم على استعداد للمساهمة في تامين أمننا، وتنظيم وتدريب وتجهيز قواتنا وخلال الفترة وعلى المدى البعيد، ما فان مصالحنا تكمن أيضا في حماية وتطوير الموارد الطبيعية والثقافية الهائلة في

العراق التي تتمثل في مخزون النفط والمعادن الأخرى، والمياه والتربة الخصبة والمواقع التاريخية ومراكزنا الدينية التي تحظى بالاحترام والقدسية والتقدير) .

٥. حث البرلمان العراقي على سرعة تشريع أو تعديل القوانين المهمة، كقانون النفط والغاز وقانون مكافحة الفساد، وضرورة تطوير المنظومة الرقابية على المال العام .

٦. وضع أسس لحماية قواتنا الأمنية من التسييس، حيث من الضروري في النظام الديمقراطي، ضمان وجود السيطرة المدنية على المؤسسات العسكرية، أي إن تتبع قوات الأمن للسلطة المدنية، وعلاوة على ذلك وبهدف منع تكرار انتهاكات الماضي.

٧. الحماية ضد التسلط الفردي والالتفاف على الدستور والمتبنيات الوطنية، حيث إن التدابير الطارئة ضرورية في عملية استرداد الاستقرار على المدى القصير ولكن هناك خطورة في إن تصبح تلك التدابير أدوات للقمع بدلا من إن تكون قوة للخير، إن ممارسة إجراءات الطوارئ الحالية متوافقة مع الدستور للحيلولة دون تكرار الماسي السابقة، مما يحول دون التطور المستقبلي للمؤسسات الأمنية، وان الشفافية حول إجراءات الطوارئ من الأهمية بمكان لضمان وضوح أداءها ومراقبتها .

٨. التأكيد على الموروث الديني والقيمي والتاريخي وذلك لتعزيز الانتماء الوطني والعمق الحضاري للمجتمع العراقي، وما فيه من حالات انجازيه وبما يغني الحياة الحضرية ويقوي التماسك الاجتماعي، كما و يجب إن تقترن كافة إجراءات التنمية الاقتصادية بالتنمية الاجتماعية مما يساعد على استمرار التنمية الشاملة لتحقيق أهدافها وذلك لتجنب حدوث فجوات يمكن إن تتسبب في ردود فعل سلبية . و تهيئة الوضع الاجتماعي عند القيام بعملية التحديث والتنمية، لاستيعاب هذه التطورات من قبل المجتمع بمرونة تكفي لاحتواء حالات القلق وعدم الاستقرار والتغلب عليها . وذلك من خلال التوعية والتخطيط لضبط الحركات الاجتماعية .

٩. التركيز على التنشئة الاجتماعية والسياسية الصحيحة، والتركيز على الأسرة في عملية التنشئة وخصوصا خلال المراحل الانتقالية من مرحلة التخلف إلى مراحل أفضل كي يتمكن المجتمع بأسره المتماسكة من إنضاج وتحصين المؤسسات الاجتماعية ذات الصلة والتي تعمل متعاونة ومتكاملة لدعم التماسك الاجتماعي .

ثالثاً. المقترحات:

يقترح ان يقوم الباحثين في العلوم الاجتماعية والسياسية ببحوث ميدانية على واقع المحتمع العراقي للتاكد من صحة المعلومات عن طريق عينة مستقاة بطريقة علمية ليتسنى فيها تقيم النتائج.

ثبت الهوامش:

القران الكريم .

(١) ابن منظور، لسان العرب، ج١، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ص ٢٢٣ .
(٢) إمام أحمد محمد عبد الله، الأمن والعلاقات الإنسانية، ج٣، مختصر الدراسات الأمنية، الرياض، مطابع المركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب، ١٩٨٦، ص٣٩٩-٤٠٠.
(٣) Jacobson, H.K .١٩٧٩ .Networks Of Interdependence; New York ; Inc.
(٤) د.معتز سيد عبد الحق. التعصب.دراسة نفسية اجتماعية –دار غريب للطباعة –القاهرة .١٩٩٧ ص ٨٦.
(٥) إمام أحمد محمد عبد الله، الأمن والعلاقات الإنسانية-المصدر السابق ص ٤٠١.
(٦) د.ابراهيم مدكور، معجم العلوم الاجتماعية، القاهرة، مطابع الهيئة المصرية للكتاب، ١٩٧٥، ص ١٨٠.
(٧) د.فريدرك معتوق ، معجم العلوم الاجتماعية،دار اكاديمية للنشر ، بيروت ،٢٠٠١، ص ١٩٧.
(٨) خليل احمد خليل، معجم علم الاجتماع، معهد الإنماء العربي، ط١، بيروت– لبنان، ١٩٩٦، ص٤.
(٩) عبدالهادي الجوهري، قاموس علم الاجتماع، مكتبة نهضة الشرق، القاهرة، ١٩٨٣، ص ٢٠٥.
(١٠) دينكين ميشيل، معجم علم الاجتماع، ترجمة: إحسان محمد الحسن، ط، بيروت، دار الطليعة، ١٩٨١، ص٨٨ .
(١١) د.علي محمود الفار ، معجم العلوم الاجتماعية، دار المعارف للنشر ،مصر ،١٩٧٨،ص ٣٢٦.
(١٢) المصدر نفسه ،ص ٤١٤.
(١٣) ابراهيم مدكور، معجم العلوم الاجتماعية، القاهرة ، مصدر سابق، ص ٢١٤.
(١٤) د.أحسان محمد الحسن، الأمن الاجتماعي العربي، مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية، العدد ١، السنة الأولى، مطابع الهيئة القومية للبحث العلمي، طرابلس، ١٩٩٥، ص ١١٣ .
(١٥) د.فريدرك معتوق ، معجم العلوم الاجتماعية، ، المصدر السابق، ص ١١٧.
(١٦) نبيل رمزي إسكندر، الأمن الاجتماعي وقضية الحرية، دار المعرفة الجامعية، ١٩٨٨، ص ٨٩.
(١٧) المصدر نفسه ص ١٩.
(١٨) المصدر نفسه المكان نفسه.
(١٩) د.رياض عزيز ،المشكلات السياسية في العالم الثالث ،دار الحرية للطبعة بغداد،١٩٧٩ ،ص ٢٩١.
(٢٠) المصدر نفسه ص ٢٩٢.
(٢١) احمد فرحان الكبيسي ،دور الأمن الاجتماعي في تحصين المجتمع، اطروحة دكتوراه غير منشورة ، كلية الاداب ،جامعة بغداد ١٩٩٧،ص ٣٣.
(٢٢) المصدر نفسه ،المكان نفسه.
(٢٣) نبيل رمزي إسكندر، الأمن الاجتماعي وقضية الحرية، مصدر سابق، ص ٢٠.
(٢٤) د.أحسان محمد الحسن، الأمن الاجتماعي العربي، مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية، العدد ١، السنة الأولى، مطابع الهيئة القومية للبحث العلمي، طرابلس، ١٩٩٥، ص ١١٣ .
(٢٥) د.كامل المرياتي وآخرون، الأمن الاجتماعي، سلسلة المائدة الحرة، ٧، دار الحرية للطباعة، بغداد، ١٩٩٧، ص ٨ .
(٢٦) د.إحسان محمد الحسن، الأمن الاجتماعي العربي، مصدر سابق، ص١١٥- ص١١٧ .
(٢٧) د.كامل المرياتي وآخرون، الأمن الاجتماعي، المصدر نفسه، ص ١٩ .
(٢٨) ذكرى جميل البناء، العائلة والأمن الاجتماعي، أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، قسم علم الاجتماع، كلية الآداب، جامعة بغداد، ٢٠٠٣، ص٣١ .
(٢٩) نبيل رمزي إسكندر، الأمن الاجتماعي وقضية الحرية، مصدر سابق، ص ١٠٣.
(٣٠) د.صادق الاسود ،علم الاجتماع السياسي، مطابع جامعة الموصل،الموصل ،١٩٨١، ص ٧.
(٣١) المصدر نفسه ،ص٧٣ .
(٣٢) د.احسان محمد الحسن ، الأمن الاجتماعي،مطبعة جامعة الموصل ،الموصل، ١٩٨١ ،ص ١٠٣.

(٣٣) أنظر: مستشارية الأمن القومي العراقي، إستراتيجية الأمن القومي العراقي-العراق أولا، ٢٠٠٧-٢٠١٠.
(٣٤) عبد النافع محمود: ظاهرة عدم الاستقرار السياسي في العراق، رسالة ماجستير غير منشورة، القاهرة، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، ١٩٧٣، ص١٠-١١.
(٣٥) نيفين عبد المنعم مسعد، الأقليات والاستقرار السياسي، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، ١٩٨٨، ص ٤٤ .
(٣٦) حسين علوان، النظام السياسي في أثيوبيا، مجموعة بعنوان النظم السياسية في العالم الثالث، الموصل، دار الكتب للطباعة والنشر، ١٩٧٨، ص ٨١ .
(٣٧) علي جواد وتوت ، الدولة والمجتمع في العراق المعاصر ،اطروحة دكتوراة ،كلية الاداب ،جامعة بغداد،٢٠٠٤ ،ص ١٨٨.
(٣٨) عزت راجح ،اصول علم النفس ،دار الاسكندرية للنشر، مصر ،١٩٧٧،ص ٥٠٩.
(٣٩) عبد العزيز الغوصي ،الصحة النفسية ،دار الكتب المصرية ،١٩٧٩، ص ٣١١.
(٤٠) د.محمد عاطف غيث،الاتجاهات النظرية في علم الاجتماع ،دار المعارف للنشر ،مصر ، ١٩٨٣،ص٤١.
(٤١) د.يونس حمادي، السكان والأمن الاجتماعي، كتاب غير منشور، ١٩٨٨، ص ٣٧ .
(٤٢) د.سامية الساعاتي ،القيم والمعايير الاجتماعية ،دار الكتب للنشر ، القاهرة ،١٩٨٦،ص١٥٤.
(٤٣) علي وتوت ،مصدر سابق ، ٢٨٧.
(٤٤) د.عبد الباسط محمد حسن ، التنمية الاجتماعية ،دار المعارف للنشر ، مصر،١٩٧٨،ص٢٦.
(٤٥) المصدر نفسه ،ص ص ١٩١-١٩٥.
(٤٦) د.عبد المنعم الحسني ،التخطيط والتنظيم الاجتماعي ،مطابع جامعة بغداد ،بغداد ،١٩٨٧،ص ٤٤.
(٤٧) د.علي عباس مراد، المشاركة السياسية منظور تنموي، المجلة السياسية، العدد٥، ٢٠٠٦، ص ٦٧ .
(٤٨) عبد الحسن الحسيني، التنمية البشرية وبناء مجتمع المعرفة، الدار العربية، بيروت، ٢٠٠٨، ص ١٧.
(٤٩) معن خليل عمر: مهددات ومحصنات الأمن الاجتماعي العربي، مجلة مؤته ، الاردن ،٢٠٠٧، ص٥٦.
(٥٠) أنظر: مستشارية الأمن القومي العراقي، إستراتيجية الأمن القومي العراقي/العراق أولا، ٢٠٠٧-٢٠١٠،مطبعة المستشارية ،٢٠٠٩،ص ص ٤٣-٤٩.

ثبت المصادر:

القران الكريم .

(١) ابن منظور، لسان العرب، ج١، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ص ٢٢٣ .

(٢) إمام أحمد محمد عبد الله، الأمن والعلاقات الإنسانية، ج٣، مختصر الدراسات الأمنية، الرياض، مطابع المركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب، ١٩٨٦، ص٣٩٩-٤٠٠.

(٣) K.Jacobson, H. ١٩٧٩ .Networks Of Interdependence; New York ; Inc.

(٤) د.معتز سيد عبد الحق. التعصب.دراسة نفسية اجتماعية –دار غريب للطباعة –القاهرة .١٩٩٧ ص ٨٦

(٥) د.ابراهيم مدكور، معجم العلوم الاجتماعية، القاهرة، مطابع الهيئة المصرية للكتاب، ١٩٧٥، ص ١٨٠.

(٦) د.فريدرك معتوق ، معجم العلوم الاجتماعية،دار اكاديمية للنشر ، بيروت ،٢٠٠١، ص ١٩٧.

(٧) خليل احمد خليل، معجم علم الاجتماع، معهد الإنماء العربي، ط١، بيروت– لبنان، ١٩٩٦، ص٤.

(٨) عبدالهادي الجوهري، قاموس علم الاجتماع، مكتبة نهضة الشرق، القاهرة، ١٩٨٣، ص ٢٠٥.

(٩) دينكين ميشيل، معجم علم الاجتماع، ترجمة: إحسان محمد الحسن، ط، بيروت، دار الطليعة، ١٩٨١، ص٨٨.

(١٠) د.علي محمود الفار ، معجم العلوم الاجتماعية، دار المعارف للنشر ،مصر ،١٩٧٨،ص ٣٢٦.

(١١) د.أحسان محمد الحسن، الأمن الاجتماعي العربي، مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية، العدد ١، السنة الأولى، مطابع الهيئة القومية للبحث العلمي، طرابلس، ١٩٩٥، ص ١١٣ .

(١٢) نبيل رمزي إسكندر، الأمن الاجتماعي وقضية الحرية، دار المعرفة الجامعية، ١٩٨٨، ص ٨٩.

(١٣) د.رياض عزيز ،المشكلات السياسية في العالم الثالث ،دار الحرية للطبعة بغداد،١٩٧٩ ،ص ٢٩١.

(١٤) احمد فرحان الكبيسي ،دور الأمن الاجتماعي في تحصين المجتمع، اطروحة دكتوراه غير منشورة ، كلية الاداب ،جامعة بغداد ١٩٩٧،ص ٣٣.

(١٥) د.أحسان محمد الحسن، الأمن الاجتماعي العربي، مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية، العدد ١، السنة الأولى، مطابع الهيئة القومية للبحث العلمي، طرابلس، ١٩٩٥، ص ١١٣ .

(١٦) د.كامل المرياتي وآخرون، الأمن الاجتماعي، سلسلة المائدة الحرة، ٧، دار الحرية للطباعة، بغداد، ١٩٩٧، ص٨ .

(١٧) ذكرى جميل البناء، العائلة والأمن الاجتماعي، أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، قسم علم الاجتماع، كلية الآداب، جامعة بغداد، ٢٠٠٣، ص٣١ .

(١٨) د.صادق الاسود ،علم الاجتماع السياسي، مطابع جامعة الموصل،الموصل ،١٩٨١، ص ٧.

(١٩) د.احسان محمد الحسن ، الأمن الاجتماعي،مطبعة جامعة الموصل ،الموصل، ١٩٨١ ،ص ١٠٣.

(٢٠) أنظر: مستشارية الأمن القومي العراقي، إستراتيجية الأمن القومي العراقي-العراق أولا، ٢٠٠٧-٢٠١٠.

(٢١) عبد النافع محمود: ظاهرة عدم الاستقرار السياسي في العراق، رسالة ماجستير غير منشورة، القاهرة، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، ١٩٧٣، ص١٠-١١.

(٢٢) نيفين عبد المنعم مسعد، الأقليات والاستقرار السياسي، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، ١٩٨٨، ص ٤٤ .

(٢٣) حسين علوان، النظام السياسي في أثيوبيا، مجموعة بعنوان النظم السياسية في العالم الثالث، الموصل، دار الكتب للطباعة والنشر، ١٩٧٨، ص ٨١ .

(٢٤) علي جواد وتوت ، الدولة والمجتمع في العراق المعاصر،اطروحة دكتوراة ،كلية الاداب ،جامعة بغداد،٢٠٠٤، ص ١٨٨.

(٢٥) عزت راجح ،اصول علم النفس ،دار الاسكندرية للنشر، مصر ،١٩٧٧،ص ٥٠٩.

(٢٦) عبد العزيز الغوصي ،الصحة النفسية ،دار الكتب المصرية ،١٩٧٩، ص ٣١١.

(٢٧) د.محمد عاطف غيث،الاتجاهات النظرية في علم الاجتماع ،دار المعارف للنشر ،مصر ، ١٩٨٣،ص٤١.

(٢٨) د.يونس حمادي، السكان والأمن الاجتماعي، كتاب غير منشور، ١٩٨٨، ص ٣٧ .

(٢٩) د.سامية الساعاتي ،القيم والمعايير الاجتماعية ،دار الكتب للنشر ، القاهرة ،١٩٨٦،ص١٥٤.

(٣٠) د.عبد الباسط محمد حسن ، التنمية الاجتماعية ،دار المعارف للنشر ، مصر،١٩٧٨،ص٢٦.

(٣١) د.عبد المنعم الحسني ،التخطيط والتنظيم الاجتماعي ،مطابع جامعة بغداد ،بغداد ،١٩٨٧،ص ٤٤.

(٣٢) د.علي عباس مراد، المشاركة السياسية منظور تنموي، المجلة السياسية، العدد ٥، ٢٠٠٦، ص ٦٧ .

(٣٣) عبد الحسن الحسيني، التنمية البشرية وبناء مجتمع، الدار العربية للعلوم، بيروت، ٢٠٠٨، ص ١٧.

(٣٤) معن خليل عمر: مهددات ومحصنات الأمن الاجتماعي العربي، مجلة مؤته ، الاردن ،٢٠٠٧، ص٥٦.

(٣٥) أنظر: مستشارية الأمن القومي العراقي، إستراتيجية الأمن القومي العراقي/العراق أولا، ٢٠٠٧-٢٠١٠، مطبعة المستشارية ،٢٠٠٩،ص ص ٤٣-٤٩.